آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

٧ آب ٢٠٠٦ م المجلد العاشر العدد ٣

7 August 2006 Volume 10, No. 3

فلسطين

لبنان

الافتتاحية

هل توجد إمكانية لمسار سياسي ما بعد المعركة؟

توجد إمكانيتان أو سيناريوهان على الأقل: الأول، أن تستمر الحكومة الإسرائيلية (إذا نجت داخلياً من تداعيات الحرب في لبنان) في الخطوات أحادية الجانب في الضفة الغربية.

الثاني، أن هذه الأحادية فقدت رصيداً كبيراً بعد اجتياح غزة، ومن ثم لا بد من مسار سياسي للحكومة الإسرائيلية، أي العودة إلى نسخة معدلة من خارطة الطريق.

لا يمكن القول إن السيناريو الأول متشائم، بينما الثاني فيه تفاؤل؛ لأن خارطة الطريق، إن تمت العودة إليها، بشكل أو بآخر، ستكون بموجب التفسير الإسرائيلي لها، أي "دولة ذات حدود مؤقتة"، وليس بموجب التفسير الفلسطيني، أي دعوة الرئيس محمود عباس للذهاب مباشرة إلى المفاوضات النهائية.

في كل الأحوال، فإن "الملف" الفلسطيني غير منفصل كلياً عن "الملف" اللبناني، بمعنى أن أي مسار سياسي ممكن في فلسطين قد يتأخر بعد أن يستقر غبار المعركة.

وهذا على ما يظهر سيكون مسلسلاً آخر شبيهاً بالمسلسل الداخلي اللبناني الذي استمر لمدة عام ونصف بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، أي المفاوضات بين الأطراف السياسية اللبنانية حول تطبيق هذا القرار أو عدم تطبيقه.

سيطول المسلسل مرة أخرى؛ لأن ما تم الاتفاق عليه (حتى كتابة هذه السطور) من مشروع قرار لمجلس الأمن سيتحدث عن "وقف الأعمال العدائية" أو الاعتداءات وليس وقف إطلاق نار. هذه العبارة سيحتويها قرار لاحق عندما يتم وضع قوات دولية بالشروط التي تطلبها إسرائيل (قوات "ضاربة") إن تم. عبارة "وقف إطلاق نار" لها صفة أكثر إلزامية من "وقف الأعمال العدائية"، أي أن إسرائيل لا تريد الالتزام بأي شيء نهائي قبل التأكد من أنها حصلت على ما تريد، أو ما يقارب ذلك.

نحن إذن أمام قرارين وليس قراراً واحداً لمجلس الأمن، أي أن الثاني مؤجل لفترة زمنية غير محددة حالياً. والفارق بين المسلسل التفاوضي الداخلي اللبناني الأول، والمسار الثاني المتصور هنا أنه سيبدأ بعد اتخاذ القرار الجديد (الأول) لمجلس الأمن، أن أطرافاً خارجية ستكون أطرافاً مفاوضة بشكل مباشر، وستبقي إسرائيل إمكانية العودة للصراع الميداني إن لزم (هذا معنى عبارة "وقف الاعمال العدائية" الأقل إلزامية ميدانياً).

لا يمكن تقرير المدة التي يحتاجها هذا "الملف" إلى أن يستقر. ولكن من غير المتوقع أن أي مسار سياسي جدي سيبدأ فيما يتعلق بالملف الفلسطيني، قبل الاتفاق في لبنان. نحن إذن أمام فترة إضافية من الشلل السياسي. وسيستمر هذا الوضع ما دامت المبادرة السياسية في يد الطرف الآخر. هكذا كان الحال خلال الأعوام الستة الماضية، والسؤال الأساسي هنا: هل يوجد أي مكان لمبادرات فلسطينية تحرك الجمود السياسي؟ هذا تساؤل موجه إلى الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي كافة، إذ أن من يمثل الشعب عليه أن يعطي إجابات واضحة وصريحة لمن فوضه للعمل السياسي نيابة عنه.

" التشريعي " يعاند استهداف الاحتلال له — صفحة2

القطاع الصحي يدفع الثمن — صفحة4

هل يشكل القطاع الخاص حصان المرحلة المقبلة؟ — صفحة6

من يصنع الشرق الأوسط الجديد؟! — صفحة9

الجيش الإسرائيلي ... آفاق وإخفاقات — صفحة12

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني — صفحة14

تخلى عن العطلة الدستورية وتابع العمل في دورة غير عادية ثم اعتقل رئيسه

المجلس التشريعي يعاند استهداف الاحتلال له ليحافظ على بقائه

• كتب حسام عز الدين

اختفت مظاهر الخلاف البرلماني، وبخاصة بين الكتلتين الرئيسيتين في المجلس التشريعي، "فتح" و"حماس"، ولم يكن سبب الاختفاء توصل الكتلتين إلى اتفاق حول قضايا الخلاف، بل كان استهداف قوات الاحتلال لعدد كبير من النواب ورئيس المجلس، إضافة إلى عدد من الوزراء، ما دفع النواب في الكتل الأخرى إلى منح الحكومة والمجلس "شبكة أمان" لتحافظ المؤسستان على بقائهما.

ولم يكن بإمكان رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، ولا أمين سر المجلس د. محمود الرمحي، حتى قبل اختطاف الدويك من منزله، التوجه للمجلس التشريعي لمواصلة عملهما بشكل طبيعي، لأيام عدة بعد اعتقال قوات الاحتلال ٢٦ نائباً محسوبين على حركة "حماس"، في أواخر حزيران الماضي، بل "بحثت" قوات الاحتلال حينها عن الدويك والرمحي، لكنها لم تجدهما في الأماكن المستهدفة، إلى أن تمكنت من اعتقال رأس السلطة التشريعية.

وقبل هذا التطور، كان غياب الدويك والرمحي عن المجلس التشريعي، لم يدم طويلاً، حيث عقد المجلس جلسة بعد أسبوع من اختطاف النواب، وترأس الدويك الجلسة، وإلى جانبه الرمحي، فيما حضر أعمال الجلسة أيضاً، اثنان من النواب كانت قوات الاحتلال حاولت اعتقالهما في منزليهما.

وكانت تلك الجلسة بمثابة تأكيد على تمسك أعضاء المجلس التشريعي بحقهم في العمل بحرية، وعلى أن مؤسسة المجلس التشريعي، وكذلك المؤسسات الأخرى، باقية على الرغم من إجراءات الاحتلال، لكن اعتقال رئيس المجلس بات يثير مزيدا من الأسئلة حول حدود الدور الذي يمكن للمجلس التشريعي "المستهدف" من قبل الاحتلال أن يلعبه خلال المرحلة المقبلة.

وحسب رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، عبد الله عبد الله، من كتلة "فتح" البرلمانية، فإن مجموع الاعتقالات التي طالت أعضاء في المجلس التشريعي "لم تؤثر على نصاب المجلس التشريعي من الناحية الدستورية، ولجان المجلس ما زالت تقوم بما عليها وتجتمع بانتظام".

ومع ذلك، كان من الصعب قبل اعتقال الدويك، حتى إجراء حديث صحافي؛ سواء مع رئيس المجلس، أم أمين السر، بسبب انشغال الاثنين في إدارة المجلس في ظل ظروف صعبة، وفي الوقت ذاته تفادي محاولات قوات الاحتلال اعتقالهما.

غير أن مدير مكتب رئيس المجلس التشريعي، عبد القاهر سرور، يؤكد أن الدويك والرمحي كانا يقومان بعملهما على الوجه الأكمل.

وقال سرور "كانا يأتيان بين فترة وأخرى لتوقيع الأوراق العاجلة للمجلس، وتسيير أعماله في ظل هذه الظروف".

وباعتقال ٢٦ نائباً، أصبح داخل سجون الاحتلال ٣٦ نائباً، إضافة إلى رئيس المجلس، من ضمنهم ٣٣ نائباً من حركة "حماس"، واثنان من حركة "فتح"، وأسير واحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هو أمينها العام، وهو واقع لا يغير الكثير فيه إطلاق سراح عدد من الوزراء والنواب، مؤخرا، مثل النائب الثاني لرئيس المجلس حسن خريشة، طالما أنهم معرضون لإعادة الاعتقال في أية لحظة!

ولتجاوز تبعات تأثير غياب النواب المعتقلين عن جلسات المجلس التشريعي، سارع المجلس إلى تبني قرار باعتبار هؤلاء النواب حاضرين، إلا أن عمل "التشريعي" بقي محدوداً.

وكان من المفترض أن يذهب المجلس في عطلة صيفية تستمر من نهاية شهر تموز إلى نهاية تشرين الأول المقبل، لكن عدداً من النواب، تجاوز ٤٠ نائباً، تقدموا بمذكرة إلى رئاسة المجلس للإعلان عن دورة غير عادية في هذه الفترة، بحيث يبقى المجلس خلالها مواظباً على تأدية عمله وبحث التطورات المتلاحقة.

ومن ضمن النواب الذين تقدموا بهذا الطلب، النائب عن قائمة "البديل" بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، الذي قال إن المجلس التشريعي بإمكانه أن يواصل عمله على الرغم من قيام قوات الاحتلال باعتقال عدد من نوابه.

وأضاف الصالحي أن "عمل المجلس التشريعي لم يكن بمستوى الطموح، وسبب ذلك الحصار الذي فرض عليه، وعلى الحكومة، منذ البداية، إضافة إلى قيام قوات الاحتلال باعتقال عدد من نوابه".

ومن ضمن العراقيل، التي منعت المجلس من القيام بدوره على "الوجه الأكمل" خلال الفترة الماضية، حسب الصالحي، "تحركات رئيس المجلس التشريعي، الذي أصبح في حالة المطلوب (قبل اعتقاله)، وكذلك أمين سر المجلس، وما لذلك من تأثير على عمل رئاسة المجلس وانتظام جلساته بشكل عام، وكذلك قضية التواصل مع قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المتواصل عليه".

وقال الصالحي، "لكن على الرغم من كل ذلك، فإن المجلس التشريعي يستطيع القيام بعمله، بل يجب أن يستمر في عمله".

وبرأيه، فإن المجلس التشريعي عانى خلال الفترة الماضية من غياب خطة عمل بشأن القوانين المطلوب إقرارها، لكنه أشار إلى قرار اتخذه المجلس، مؤخراً، بتشكيل لجنة شؤون المجلس، التي بدورها "ستقوم بوضع خطة العمل هذه ليتسنى العمل بها، وتحديد القوانين التي سنبحثها لإقرارها في المرحلة المقبلة"، حسب الصالحي.

وفي أعقاب قيام قوات الاحتلال باعتقال النواب من حركة "حماس"، إضافة إلى الوزراء، اتخذ نواب الكتل والقوائم الانتخابية الأخرى موقفاً تضامنياً مع كتلة "حماس"، وكذلك مع الحكومة، أو كما وصفه البعض "منح الحكومة شبكة أمان" للتعبير عن توحيد الموقف أمام سياسة الحصار المفروضة؛ سواء على الحكومة أم المجلس التشريعي.

وقال رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، "إن القوائم والكتل البرلمانية الأخرى في المجلس التشريعي اتخذت موقفاً وطنياً بالوقوف إلى جانب الحكومة"، وأضاف "نريد أن نرسي التقليد الوطني الفلسطيني المتمثل بتوحد كل الأطياف السياسية إلى جانب الحكومة والمجلس التشريعي".

وتابع "صحيح أن هناك خلافات سياسية فيما بيننا، لكن كل شيء يؤجل لأن الهم الوطني أكبر من هذه الخلافات".

يشار إلى أن العديد من الدول الأجنبية تلتزم موقفاً ينسجم مع الموقف الأميركي في مقاطعة نواب حركة "حماس"، حيث تختار الوفود البرلمانية ووفود رسمية من عدة دول الالتقاء برئيس اللجنة السياسية في المجلس، عوضاً عن رئاسة المجلس.

إلا أن عبد الله عبد الله أكد أنه "دائم التنسيق مع رئاسة المجلس في هذه اللقاءات". وقال "هناك تنسيق، لكن في الوقت ذاته نحن نقوم بهذه اللقاءات بصفتنا لجنة سياسية للمجلس التشريعي ككل، وفي السياسة أحياناً نضطر للوصول إلى ما هو ممكن، وليس إلى ما هو مطلوب".

بدوره، وتعقيبا على اعتقال رأس السلطة التشريعية، قال خريشة إن كل التجربة الماضية منذ اعتقال النواب والوزراء باتت تلقي ظلالا من الشك حول قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بدورها، ولذلك فإن النائب الثاني لرئيس "التشريعي" يرى، خلافا لسابقيه، أن الحل الأمثل حاليا هو "حل السلطة" كخيار لابد من طرحه للنقاش على مختلف المستويات الفلسطينية.

في ظل الحديث عن إمكانية تشكيلها قريبا

هل تُخرج حكومةُ وحدة وطنية المجتمعَ الفلسطينيَّ من أزمته؟!

• رام الله - خاص بـ "آفاق برلمانية"

أضافت الحرب الدائرة في لبنان إشكالية جديدة، كما يقول محللون سياسيون، ستؤثر سلباً على نظرة اللجنة الرباعية والولايات المتحدة الأميركية اتجاه حكومة الوحدة الفلسطينية في حال تم تشكيلها. وأشار هؤلاء إلى أن نتيجة الحرب في النهاية، ستوضح مدى التأثير، سلبياً كان أم إيجابياً، فيما تعلق بنظرة "العالم" إلى حكومة تقودها حركة "حماس"، أو حتى تشارك فيها بعدد من الوزراء.

ففي تقريره الشفهي عن أعمال الحكومة أمام المجلس التشريعي، مؤخراً، جدد رئيس الوزراء إسماعيل هنية التأكيد على موقفه من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حسب ما جاء في "وثيقة الأسرى" التي باتت معروفة باسم "وثيقة الوفاق الوطني"، حيث دعا الأطراف الفلسطينية المتحاورة إلى بحث "آليات وتوقيت" تشكيل مثل هذه الحكومة.

وتشير تصريحات هنية إلى أن موضوع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإن وافقت الفصائل الفلسطينية عليه من حيث المبدأ، كما جاء في "وثيقة الأسرى"، إلا أنه لا يزال يحتاج للمزيد من الحوارات الداخلية.

وجاء موقف هنية في الوقت الذي دعا فيه رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك إلى تطبيق "وثيقة الأسرى"، لاسيما بعد الصخب الذي رافق طرحها والحوار بشأن بنودها، من دون أن يتضح للرأي العام الفلسطيني حتى الآن مغزى كل هذا الصخب، الذي يبدو كطحن الهواء.

وفي حين توحي دعوة هنية إلى أن أية حكومة وحدة وطنية ما زالت بحاجة إلى "مفاوضات" داخلية مضنية، خصوصاً بين حركتي "فتح" و"حماس"، غير أن شخصيات من "فتح" لا تعتبر الحديث عن حكومة وحدة وطنية في هذه الظروف السياسية الراهنة أمراً ذا جدوى.

وعبر عن هذا الموقف، رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد، بقوله "لم يحن الوقت بعد لتشكيل هذه الحكومة في ظل الأزمة الراهنة"، فضلاً عن أن مصطلح "الأزمة الراهنة" يبدو، فوق كل ذلك، موضع تفسيرات وقراءات

←

متباينة، وربما متناقضة، من حيث تشخيص "الأزمة" ومسبباتها وسبل الخروج منها.

وكانت الفصائل الفلسطينية أعلنت، عشية بدء العدوان الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة، عقب أسر الجندي الإسرائيلي في عملية "الوهم المتبدد"، عن موافقتها على ما جاء في "وثيقة الأسرى"، وبضمن ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

غير أن الأحمد أشار إلى أن ما تم التوقيع عليه حينها كان "مسودة" لمحضر اجتماع هذه الفصائل، "وكان هناك اتفاق على أن يتم التوقيع الرسمي في فترة لاحقة"!

وقال "لكن التطورات التي وقعت، وبضمنها خطف الجندي الإسرائيلي ومحاصرة الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة، أخر هذا الموضوع".

بيد أن تأخر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، من وجهة نظر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية النائب خالدة جرار، لا يعود إلى التطورات السياسية فقط، بل إن الأمر يتعلق بمواقف ما زالت تراوح في مكانها، سواء لدى "فتح" أم "حماس".

وقالت جرار "لا يزال هناك تنافس على الأدوار المتعلقة بهذه الحكومة، التي تقودها حركة "حماس"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تقودها حركة "فتح"".

وأضافت "أي أن الطرفين يترقبان التطورات لمعرفة إلى أين ستؤول الأمور".

وفي حين يبقى مسار التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة، عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان، والموقف الأميركي، الذي عبرت عنه وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، بشأن بداية ولادة شرق أوسط جديد، "مبرراً مقنعاً" أحياناً لتأجيل تشكيل الحكومة "الموحدة"، فإن السؤال الأبرز الذي يبقى مطروحاً يتعلق بما إذا كانت الإدارة الأميركية و"المجتمع الدولي" سيقبلان بحكومة وحدة وطنية تقودها حركة "حماس"، خصوصاً في ظل الأوضاع الراهنة و"آلام المخاض الناجمة عن ولادة الشرق الأوسط الجديد"، حسب الرؤية الأميركية!

أكثر من مسؤول في "حماس" أعرب عن قناعة الحركة بأن "المجتمع الدولي" لن يعترف بمثل هذه الحكومة حتى لو تشكلت من مختلف الفصائل الفلسطينية، وذلك استناداً إلى معلومات نقلت إلى الحركة من أكثر من مصدر دولي، وهذا ما يبرر تثاقل قيادة "حماس" في التعاطي الجدي مع القضية.

وقال الأحمد، "قبول العالم للحكومة ليس مرهوناً بطبيعة هذه الحكومة، وإنما بالبرنامج السياسي الذي ستقدمه الحكومة للعالم وتلتزم به".

وأشار إلى اتفاق تم بين الفصائل على وضع خطة عمل سياسية استناداً إلى ما جاء في "وثيقة الأسرى"، مردفاً "لكن لغاية الآن، لم تتم صياغة هذه الخطة التي من الممكن أن تؤدي إلى تبلور قناعة لدى العالم بها، ومن ثم رفع الحصار عنا".

أما جرار، فتعتبر أن الوضع "معقد لغاية الآن"، وسبب ذلك غياب آليات محددة لتنفيذ ما جاء في الوثيقة التي وقعت عليها الفصائل الفلسطينية.

وقالت إن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية "نقطة قوة فلسطينية"، بغض النظر عن الموقف الدولي منها.

وأضافت "الوضع السياسي العام من الممكن أن ينتهي قريباً، ولكن يجب أن نظهر أمام العالم باعتبارنا جادين في تعزيز وضعنا الداخلي".

وفي المقابل، يرى محللون أن الأزمة الراهنة لن تحل من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من مختلف الفصائل الفلسطينية.

وقال مروان الجيلاني، الذي عمل لسنوات في الأمم المتحدة، إن المشكلة الأساسية تتمثل في القوانين والتشريعات الأوروبية والأميركية، التي تمنع التعامل مع حركة مصنفة بوصفها "إرهابية".

وأضاف "لتغيير هذا الموقف الدولي، القضية بحاجة إلى قرار سياسي عالي المستوى لإحداث تغيير جوهري في موقف حركة "حماس" يلبي شروط اللجنة الرباعية والتوجه نحو المفاوضات".

وحسب الجيلاني، فإن وجود عضو واحد من "حماس" في الحكومة "سيبقى مشكلة بالنسبة للموقفين الأميركي والأوروبي".

واعتبر أنه من "الخطأ الكبير" الاعتماد الكامل على ما جاء في "وثيقة الأسرى"، التي لا توجد فيها "مواقف عملية وواضحة لمعالجة الأمور الفلسطينية الداخلية والتعاطي مع الشرعية الدولية"، مثل "قضية استهداف المدنيين، أو المفاوضات مع إسرائيل، أو قضية الاتفاقيات التي وقعت سابقاً".

وفي نهاية المطاف، يرى محللون سياسيون أن كل ما سبق كان يشكل قاعدة للبرامج السياسية التي تبنتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة التي شكلتها حركة "فتح"، منذ قيام السلطة الفلسطينية، ومع ذلك انتهت الأمور إلى تبني إسرائيل، بدعم أميركي، سياسة فرض الحل أحادي الجانب بمعزل عن "الشريك الفلسطيني"، وهي سياسة بدأ تطبيقها في قطاع غزة عندما كانت هناك حكومة فلسطينية تقودها "فتح". فهل تحمل التطورات ما يحمل على الاعتقاد أن حكومة وحدة وطنية قد تفتح أفقاً لتغير إيجابي في السياسة الإسرائيلية والأميركية، حتى لو أعادت مثل هذه الحكومة "استعارة" برامج حكومات "فتح" السابقة؟!

هل تنجح الحكومة رغم ضغط الحصار الغربي؟!

• كتب محمد إبراهيم

عندما أسس حسن البنا حزب الإخوان المسلمين في مصر، أوصى أنصاره بالعمل على إقامة أول سلطة إسلامية في دولة ذات مساحة كبيرة لديها مقدرات اقتصادية ذاتية تستطيع معها تحمل حصار خارجي قد يطول، لكن يبدو أن التاريخ فاجأهم بمنحهم السلطة في المكان الذي لم يفكروا فيه أبداً ليكون منطلقاً لرسالتهم الأولى، وهو الأراضي الفلسطينية الصغيرة المفتتة والخاضعة لاحتلال عسكري يحاصر حتى الأنفاس.

وتقول قيادات في الحزب، إن الإمام المؤسس للحزب أوصى بإقامة هذا "النموذج الإخواني" في مصر أو السودان أو سوريا بداية، ليصار إلى الانطلاق منها نحو إقامة الخلافة الإسلامية في باقي الأقطار العربية والإسلامية، وأن مناطق ذات اقتصاد ضعيف، مثل الأردن وفلسطين، لم تكن أبداً في قائمة الدول التي سعى الحزب لإقامة أول نموذج للسلطة الإسلامية فيها، بسبب قلق الآباء المؤسسين من تعرضها لحصار لا تقوى على تحمل تبعاته.

وقال الشيخ حامد البيتاوي، رئيس رابطة علماء فلسطين، النائب عن حركة "حماس"، إن مثل هذا الحصار كان أمام أعين المؤسسين الذين سعوا إلى إقامة أول دولة إسلامية في دولة ذات قدرة على تحمل حصار خارجي، بدا لهم شبه مؤكد من قبل القوى والجهات الكثيرة المعارضة لإقامة هذا النموذج.

وقد بدأ الحصار الإسرائيلي– الغربي على الحكومة الفلسطينية، منذ اليوم الأول لفوز حركة "حماس" بأغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية، حيث سارعت الولايات المتحدة ليس للإعلان عن تجميد مشاريعها في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل أيضاً وقف كل أشكال الدعم للسلطة، ومنع البنوك من تحويل أموال لها، مشترطة للتراجع عن إجراءات الحصار هذه اعتراف "حماس" الصريح بإسرائيل وإعلانها عن نبذ العنف وقبول الاتفاقات السابقة الموقعة مع إسرائيل.

وسرعان ما تحول الموقف الأميركي إلى موقف عالمي، بعد أن انضم إليه الاتحاد الأوروبي ومعه أطراف اللجنة الرباعية الأخرى "الأمم المتحدة وروسيا".

ويقول دبلوماسيون غربيون، إن الزيارة التي قام بها رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل إلى إيران مباشرة عقب فوز الحركة في الانتخابات، وتصريحات التضامن التي أطلقها من هناك، مثلت خطأ إستراتيجياً كبيراً يشبه إلى حد كبير الخطأ الإستراتيجي الذي وقعت فيه منظمة التحرير لدى تأييدها الرئيس العراقي السابق صدام حسين عقب اجتياحه الكويت العام ١٩٩١.

وقال دبلوماسي في القدس، إن موقف مشعل هذا أثار مخاوف الأوروبيين ودفعهم إلى أحضان الموقف الأميركي، وأنه أثار أيضاً مخاوف دول الخليج العربي، التي تبدي تحفظاً كبيراً في دعم الحركة وحكومتها.

وكان مشعل زار السعودية، لكنه لم يحظ باجتماع مع الملك عبد الله، وهو ما اعتبر إشارة على عدم رضا المملكة عن علاقة الحركة بإيران.

وازداد الموقف تعقيداً أمام "حماس" والحكومة الفلسطينية حينما وجدت البنوك العربية العاملة في الأراضي الفلسطينية نفسها مضطرة لتطبيق القرار الأميركي بحظر تحويل الأموال لحكومة "حماس" خشية تعرضها للمساءلة القانونية بموجب قانون دولي بهذا الخصوص أقره مجلس الأمن الدولي عقب تفجيرات الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١.

وينص القانون المذكور على حظر تحويل الأموال لجهات تعمل في "الإرهاب" أو في غسل الأموال، وهو ما ينطبق وفق القانون الأميركي على حركة "حماس"، التي تصنّفها الإدارة الأميركية ضمن المنظمات "الإرهابية".

وكانت الولايات المتحدة أبلغت مختلف الأطراف أنها ستفرض حصاراً قاسياً على الحكومة الفلسطينية حتى تغير "حماس" مواقفها. ونقل دبلوماسيون غربيون عن نظرائهم الأميركيين قولهم إن الحصار على الحكومة لن يرفع حتى تستجيب للشروط الدولية. ونقلت وسائل إعلام سيناريوهات محتملة لنتائج هذا الحصار، منها قيام "جيش الموظفين" بـ "انتفاضة جياع" ضد الحكومة وإسقاطها في حال عجزها عن تقديم رواتب موظفيها لفترة طويلة تصل إلى سبعة أو ثمانية أشهر.

وقد طال الحصار الغربي ليس ميزانية الحكومة ورواتب الموظفين فحسب، بل أيضاً رزمة كبيرة من المشاريع التي خصصت لمرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، بينها مشاريع بنية تحتية للقطاع، كان متوقعاً لها أن تنتشله من حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي التي يشهدها.

فقد تراجع المانحون الغربيون عن قرارات سابقة بتقديم مساعدات مجزية للفلسطينيين، منها تعهد الدول الصناعية الثماني الكبرى عشية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بتقديم مساعدات للسلطة بقيمة تسعة مليارات دولار.

وكانت الدول المذكورة أعلنت عن هذه المساعدات في لقائها في اسكتلندا العام الماضي عشية الانسحاب.

ولدى تكليفه وضع آلية دعم دولي مؤقتة للفلسطينيين، حرص الاتحاد الأوروبي على أن لا تشمل هذه الآلية دفع الرواتب، وذلك لضمان استمرار الضغط على الحكومة، التي لم تعد تخفي وجود جدل داخلي واسع بشأن مواقفها السياسية.

ويقول محللون مقربون من الحركة والحكومة على السواء، إن الجدل الداخلي يتناول أموراً كانت حتى وقت قريب من المحرمات، مثل الاعتراف بمبدأ الحل القائم

أول تكليف لحركة حماس بتشكيل الحكومة

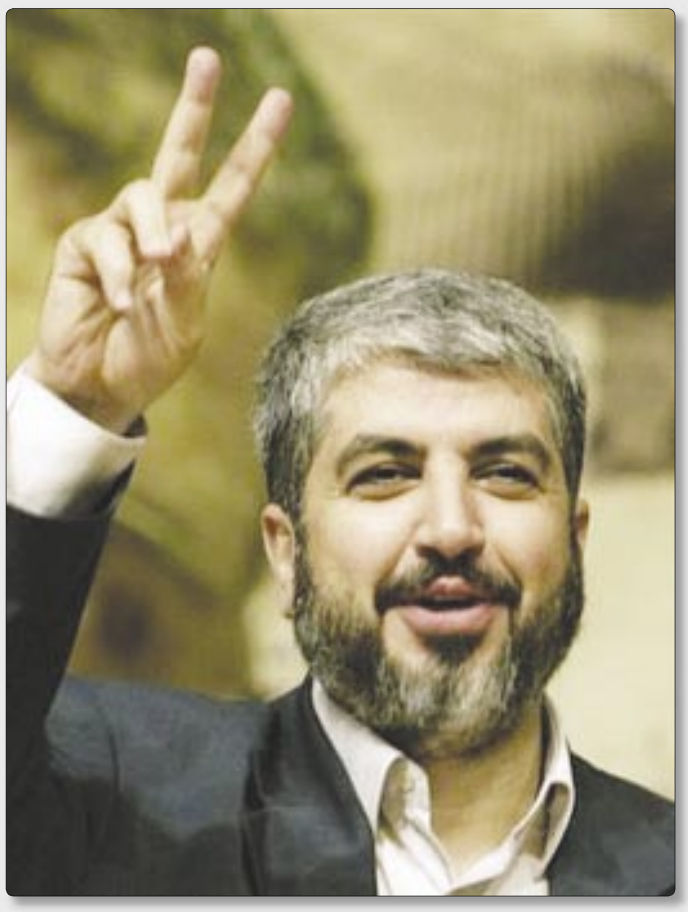

مشعل وتحدي النجاح

على أساس الدولتين، والاستعداد لتبادل أراض، والوصول إلى شراكة مع الولايات المتحدة، وهي مواقف لا تختلف من حيث الجوهر عن مواقف حركة "فتح". ويؤكد محللون مقربون من "حماس" أن الحكومة تتجه لتبني صيغ لمواقف تبدو مقبولة من الغرب، من دون التنازل عن الثوابت التي تتمسك بها "حماس"، وأنها حصلت على تفويض بذلك من المكتب السياسي للحركة، لكنه تفويض مشروط برفع الحصار. ويضيف: "لن نعلن عن مواقف من هذا العيار سوى في حال رفع الحصار، ولن نكتفي بالوعود، بل يجب أن نحصل على ضمانات مباشرة من الجهات التي تحاصرنا".

ولا يخفي الطرفان ("حماس" والغرب) وجود تبادل رسائل بينها في هذا الشأن، لكن أميركا التي ترى في مواقف "حماس" الجديدة ثماراً للحصار، تواصل ضغطها للحصول على اعتراف علني بالدولة العبرية، وإقراراً معلناً بنبذ العنف، واعترافاً غير مشروط بالاتفاقات السابقة.

وقال محلل مقرب من "حماس"، إن الحركة وضعت خطة متدرجة للتراجع في حال عدم تجاوب الغرب مع رسائلها المعتدلة، وإن هذه الخطة ستبدأ بإقرار "وثيقة الأسرى"، بعد أن تم إدخال "تعديلات لفظية" عليها، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية، وأخيراً الخروج من الحكومة وتقديم شبكة أمان لحكومة تكنوقراط مستقلة تقبل بما قبلت به الحكومات السابقة.

فهل ينجح تكتيك الحركة في دفع الغرب لرفع الحصار ومواصلة بناء النموذج الأول للإخوان المسلمين لينطلق إلى باقي المنطقة الواقعة تحت المظلة الأميركية التي لا ترحم، أم ينجح الغرب في دفع الحركة لتليين مواقفها لتكون الشريك البديل لأنظمة الحكم المتقلقلة وغير المستقرة في هذه المنطقة الغنية بالنفط؟!

مع استمرار العدوان والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية

القطاع الصحي يدفع الثمن .. مستودعات فارغة ومساعدات تؤجل الانهيار

الأعداد الكبيرة (صور: إياد البابا)

• كتبت نائلة خليل

قبل نحو شهرين، وجهت وزارة الصحة نداءات استغاثة للعالم بعد أن بات القطاع الصحي على شفا الانهيار، فالحصار المتواصل على الشعب الفلسطيني والحكومة جعل قطاع الصحة الفلسطيني يواجه "وضعاً حرجاً ومعاناةً حقيقية"، وصلت بالقطاع الصحي – حسب مسؤولين في وزارة الصحة – إلى "حافة الكارثة".

مخزون الوزارة من الأدوية والمستلزمات الصحية وصل بالنسبة لكثيرٍ من الأصناف إلى الصفر، والمستودعات التي كانت تزود ٢٢ مستشفى حكومياً في الضفة والقطاع باتت خاوية.

أكثر من ٩٠ نوعاً من الأدوية والمواد الطبية الضرورية باتت مفقودة؛ المحاليل الوريدية، بعض مواد التخدير، مواد فحص الدم من الإيدز والكبد الوبائي، وقائمة طويلة قد لا تنتهي بأفلام صور الأشعة، والقرطاسية وحبر الطباعة.

أكثر ضحايا الحصار الاقتصادي هم أصحاب الأمراض المزمنة ومرضى الكلى، والأطفال، لكن فقدان المحاليل الطبية الأساسية جعل أي مريض عادي في وضع الخطر، حسب أطباء ومختصين.

وفي ضوء التقرير الذي أعدته منظمة الصحة العالمية حول الوضع الكارثي الذي يواجهه القطاع الصحي في حال استمر الحصار على الشعب الفلسطيني والحكومة، سارع العديد من المنظمات الصحية الدولية والمحلية لدعم المستشفيات الحكومية بشكل مباشر، أي بتجاوز وزارة الصحة.

وفي نهاية المطاف، بات حال المستشفيات الحكومية مشابهاً للمواطن الفلسطيني، فكلاهما يعيش على الإعانات والدعم الخارجي، لكن إلى متى؟!

ويقول مديرو المستشفيات إنهم يستطيعون تدبر الأمر، على مدى أسابيع قليلة، بالمعونات الطبية المقدمة من المنظمات والمؤسسات الأهلية، لكن مواصلة طلب المعونات على المدى الطويل "أمر مستحيل"، إضافة إلى وجود نحو ١٣ ألف موظف في القطاع الصحي لم يتلقوا رواتبهم منذ خمسة أشهر، باستثناء ما صرف لهم من سلف محدودة جداً.

وحسب وكيل وزارة الصحة، الدكتور عنان المصري، فإن "الحصار أثر على أداء جميع مرافق وزارة الصحة، وطال البرامج التي تعتبر جزءاً حيوياً من عمل الوزارة، مثل برامج التطعيم والصحة المدرسية والأمومة والطفولة، فهذه البرامج تأثرت بشكل كامل ومباشر".

وكمثال على النقص الحاد في بعض المواد الأساسية، يقول المصري "في بعض المستشفيات لا نستطيع تزويد المريض بنسخة عن صورة الأشعة الخاصة به، حيث نفدت الأفلام، في حين يقوم الطبيب بكتابة الوصفة الطبية للمريض بعد أن يعود لصورة الأشعة المخزنة في الكومبيوتر".

ومن وجهة نظر المصري، فقد اعتادت أطقم الوزارة التعامل مع "فن الممكن"، ويقول "نتعامل يوماً بيوم وليس بموجب برنامج محدد، والدليل على ذلك أن جميع المستشفيات تعمل بطاقتها في ظل إمكانيات شحيحة جداً".

ولا يخفي المصري أن وزارة الصحة عانت وضعاً صعباً قبل أن تبدأ المؤسسات الأهلية بدعمها منذ نحو شهرين، عندما واجهت كارثة حقيقية، "فقد نفدت مواد طبية أساسية من مستودعات وزارة الصحة، مثل المحاليل الطبية، وبات مرضى الكلى في خطر حقيقي. وبعد توجيه نداء استغاثة، استجابت المنظمات الطبية الدولية، وقدمت المحاليل الوريدية للمستشفيات بطرق غير مباشرة، وقبلت الوزارة ذلك حرصاً على مصلحة المواطنين".

مستشفى رفيديا .. معاناة مستمرة

الدكتور حسام الجوهري، مدير مستشفى رفيديا الحكومي، أكبر مستشفى جراحي تحويلي في شمال الضفة، يبدو غير متفائل حيال ما يتعرض له القطاع الصحي من حصار، ويؤكد أن استمرار الوضع "سيدفع المستشفى للعمل على الحالات التي تصنف على أنها إنقاذ حياة"!

ويقول الجوهري "حتى الآن، نتعامل مع جميع الحالات، معتمدين على المساعدات الطبية التي تصلنا عن طريق العلاقات الشخصية للأطباء، وكذلك علاقات المستشفى"، ويضيف متسائلاً "لكن إلى متى نستطيع تدبر أمرنا اعتماداً على المساعدات"؟

ويتابع "المؤسسات تساعد لمرة واحدة أو اثنتين، لكن ليس بشكل دائم".

وكان مستشفى رفيديا عانى من أزمة نفاد المحاليل الوريدية، وحلت الأزمة جزئياً بعد تبرع قدمته منظمة أطباء العالم الفرنسيين، التي منحت شحنة من هذه المحاليل إلى مستشفى رفيديا، وأخرى مماثلة إلى مستشفى الشفاء في غزة.

ويجري مستشفى رفيديا ما بين ٢٨ إلى ٣٢ عملية جراحية يومياً، ولديه من أدوية ومواد التخدير الضرورية ما يكفي لمدة زمنية بسيطة لا تتجاوز أسابيع معدودة.

ويحتوي المستشفى على ١٦٥ سريراً، ويستقبل يومياً ٣٠٠ مريض في عيادات الاختصاص، و١٥٠ مريضاً في الطوارئ، ويقدم خدماته للمرضى من محافظات الضفة الغربية الشمالية: نابلس، وطولكرم، وجنين، وطوباس، وقلقيلية. وعلى الرغم من حيوية خدماته المقدمة لهذه المنطقة الواسعة، فإنه يعاني من نفاد كثير من المواد الضرورية، وما تبقى لديه من كميات أدوية ومستلزمات بات غير كافٍ.

ويقول الجوهري، "قبل أيام قليلة، نفدت مواد فحص الإيدز والكبد الوبائي، التي لا يمكن من دونها إعطاء دم للمرضى من دون فحص، واتصلنا بوزارة الصحة، التي أقنعت الشركة المورِدة لهذه المواد بتوريد جزء من احتياجاتنا. ومنذ شهر ونصف نفدت، أيضاً، أفلام التصوير الطبقي المحوري، في حين نحتاج إلى كثير من قطع الصيانة الضرورية".

ويضيف "بعد فترة وجيزة، إذا لم تورد لنا هذه المواد والمستلزمات الطبية، سنواجه مأزقاً حقيقياً".

وفي المقابل، يبدي الجوهري أسفه للوضع الاقتصادي المتردي الذي يعاني منه موظفو المستشفى البالغ عددهم ٤٠٠ موظف، ما بين طبيب وممرض وإداري وفني مختبرات، "لأنهم على النقيض من موظفي الحكومة، لا يستطيعون التغيب عن عملهم حتى ليوم واحد، في محاولة لتوفير أجرة المواصلات".

ويقول مدير المستشفى، "نصف الموظفين يسكنون خارج مدينة نابلس، وأصبحت أجرة المواصلات تشكل عبئاً حقيقياً عليهم، وتأتي على حساب أولويات أخرى، مثل الطعام والاحتياجات الأساسية لبيوتهم". ومنذ نحو شهرين، ينام العديد من الموظفين في المستشفى لتوفير أجرة المواصلات، بينما عمد قسم آخر إلى الجمع بين كل من الدوام الصباحي والمسائي في يوم واحد لتوفير أجرة المواصلات، التي تدفع في هذه الحالة مرة واحدة بدل مرتين!

موازنات شحيحة منذ قيام السلطة

يجمع أكثر من مسؤول في وزارة الصحة على أنها اعتادت "تدبر أمرها" طيلة السنوات الماضية بموازنات شحيحة، لم تمنح لها بالكامل حتى بعد المصادقة عليها من وزيري الصحة والمالية والمجلس التشريعي، فلم يحدث أبداً أن جرى صرف قيمة الموازنة التي طلبها وزير الصحة، ما يعني أن هناك تراكماً لأزمات سابقة كشفت عنها الأزمة المالية الحالية بشكل صارخ وسريع.

وبلغت قيمة الموازنة المفترضة للعام الجاري، التي قدمتها وزارة الصحة، مليار و٦٢ مليون شيكل، بزيادة ملحوظة عن ميزانية كل من العامين الماضيين. وتعزو الوزارة هذه الزيادة إلى تطبيق قانون الخدمة المدنية من جهة، ووجود زيادة طبيعية في النفقات بلغت ١٠٪ من جهة أخرى. وقد بلغت ميزانية العام ٢٠٠٤ ما قيمته ٥٩٠ مليون شيكل، فيما وصلت ميزانية العام ٢٠٠٥ إلى ٦٤٠ مليون شيكل.

غير أن عدداً من الأطباء العاملين في المستشفيات، يعتقدون أن الأمر لا يتعلق فقط بالموازنات الشحيحة، بل وكذلك بسوء السياسات والاستراتيجيات المنفذة من قبل الوزارة، وهو أمر يعكسه الواقع الحالي، حيث واجهت المستشفيات كارثة حقيقية بمخازن فارغة من الأدوية والمستلزمات الطبية، بعد أقل من شهرين على بدء الأزمة، في حين حالت المساعدات الطبية المقدمة من المؤسسات الأهلية الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية دون تدهور الأمر إلى ما لا تحمد عقباه.

لكن هذا "الاتهام" ينفيه وكيل الوزارة، قائلاً "صحيح أن المرافق الصحية تأثرت لكنها لم تنهر، وهذا دليل على كفاءة إستراتيجية وزارة الصحة"، مؤكدا أن لدى الوزارة مخزوناً استراتيجياً من الأدوية يكفي لفترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر.

تجاوز الوزارة في تقديم الدعم

ويثير الدعم التي تقدمه المؤسسات والمنظمات الطبية الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية قدراً من "الحساسية" لدى وزارة الصحة، التي تشعر أنها "على الهامش"، ويتم تجاوزها من قبل مقدمي الدعم للقطاع الصحي.

وطالب المصري، منذ بداية الأزمة، المؤسسات الداعمة بعدم تجاوز وزارة الصحة، وعدم شملها بالحسابات السياسية والحصار الاقتصادي المفروض على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها.

ويقول المصري، "المنظمات الطبية تجاوبت مع نداءات الاستغاثة لوزارة الصحة، وقدمت الدعم، لكن بطريقة غير رسمية، وهم بذلك التفوا على أنفسهم، في الوقت الذي يجب فيه تقديم الدعم بطريقة مباشرة، وحسب الأصول".

وهو يخشى "أن يتسبب الدعم الطبي غير المباشر في منح مواد ومستلزمات طبية لا تحتاجها المستشفيات، أو أن يكون تاريخ انتهاء صلاحيتها بات وشيكاً، ما يؤدي إلى إضافة عبء في تخزينها وتصريفها، وهذه الأمور جربتها الوزارة في أزمات سابقة"، حسب المصري.

وكانت وزارة الصحة أبلغت المانحين أن الدعم الطبي المقدم يجب أن يلبي احتياجات القطاع الصحي الحقيقية، "وليس بناء على رغبتهم".

وإذا كان المانحون –حسب ما قال وكيل وزارة الصحة– قد "التفوا" على الوزارة في تقديم الدعم، فقد وجدت الوزارة طريقة "للالتفاف" على الدعم المقدم بشكل يضمن "عدم تجاهلها"، ولذلك "أوعزت إلى المستشفيات بتسجيل ما جرى تقديمه لها من إمدادات صحية حفاظاً على الشفافية والالتزام بالمستهلكات حسب الأصول".

مستشفى عالية الحكومي .. مستودعات فارغة

يرى الدكتور سعيد السراحين، مدير مستشفى عالية الحكومي، أن استمرار الوضع كما هو عليه الآن "يعني كارثة".

ويقول السراحين، "الوضع الصحي سيئ للغاية، ولدينا نقص في العديد من الأدوية والاحتياجات الملحة للمستشفى، وتبرع بعض المؤسسات العاملة في البلد هو الذي يضمن استمرار استقبال المستشفى للمرضى وتلقي العلاج والخدمات الطبية".

ويعتبر مستشفى عالية الحكومي جراحياً وعلاجياً في الوقت ذاته، وهو أكبر مستشفيات الضفة، وتجرى فيه أكثر من ٢٠ عملية جراحية يومياً، بينما يرقد فيه نحو ٢٠٠ مريض، ويتردد عليه، يومياً، نحو ٥٠٠ مريض للاستفادة من خدمات الطوارئ والعيادات التخصصية.

ويشكو السراحين "من مأزق كبير كان يواجهه المستشفى من جراء فقدان مواد غسل الكلى، قبل أن تتبرع مؤسسة "كير الطبية" بهذه المواد في آخر لحظة".

ويعلق قائلاً "هناك نقص شبه يومي في احتياجات كثيرة من الأدوية والمستلزمات .. وعلى سبيل المثال، نفدت صور أفلام الأشعة الطبقية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، وكان المستشفى يضطر لتحويل المرضى إلى مستشفيات خاصة على حساب وزارة الصحة، عبر نظام التحويلات".

وإضافة إلى الدواء، نفدت القرطاسية من المستشفى، ولا توجد فعليا أوراق لفتح ملفات طبية للمرضى، وبات المستشفى يطلب الأوراق من المراجعين أنفسهم، أو من بعض مؤسسات المجتمع كمساعدة!

"مستودعات أكبر مستشفى في فلسطين عبارة عن غرفة صغيرة، وليست كما يتخيل البعض، وما فيها من مستلزمات طبية وأدوية لا يكفي أقل من شهر واحد"، كما يؤكد مدير مستشفى عالية.

نصف شوال طحين وكرتونة عدس .. تبرعات للمستشفى

ويقول مدير المستشفى بأسى، "بتنا نقبل المساعدات مهما كان حجمها، فمثلاً تبرعت إحدى الجمعيات بنصف شوال طحين وكرتونة من العدس والبقوليات، و٣٠٠ طرد غذائي للموظفين، لم تكفهم جميعاً".

وحول الرواتب يقول، "وضع الموظفين صعب جداً، أخشى أن أواجه ذات صباح مشكلة عدم قدوم ممرضين لقسمي العمليات والولادة، فمشكلة الدواء مرتبطة كذلك بمشكلة الرواتب والدوام، ولذلك يجب دفع الرواتب وشراء الدواء، ولا يمكن حل نصف المشكلة فقط".

ويعمل في مستشفى عالية الحكومي نحو ٣٠٩ موظفين، أصبحوا يرتبون أوقات عملهم بشكل يخفف العبء عنهم في المواصلات.

غزة .. والمأزق الصحي الخطير

يؤكد د. معاوية حسنين، مدير عام الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة، عضو اللجنة الوطنية العليا للطوارئ في قطاع غزة، أن "الحصار أثر على استقبال منح الأدوية المقدمة من الخارج لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية كي تتجاوز الأزمة الحالية"، موضحاً أن هذا حصل مع المنحتين الأردنية والقطرية والمنح المقدمة من الصليب الأحمر الدولي والاتحاد الأوروبي، مؤكدا أن "دخولها أصبح بحاجة للحصول على تنسيق مسبق، ولا يتم ذلك إلا بعد تدخل جهات دولية كمنظمة الصحة العالمية".

ويقول حسنين "إن الحصار أثر على إرسال عينات خاصة بأمراض الأوبئة لعدد من المرضى للتأكد مما إذا كانت العينة سليمة أم لا، كفيروس العضلات والمفاصل الرخوي"، منبهاً إلى أن "هذه العينات يتم إرسالها بشكل دوري إلى مستشفيات إسرائيل خوفاً من انتشار الأوبئة، سواء عينات الدم أو البول"، لاسيما أن "عدم التأكد من هذه العينات قد يؤدي إلى انتشار أي بكتيريا أو فيروس، ما يهدد إسرائيل نفسها".

وأثر الإغلاق سلباً على الاحتياطي الاستراتيجي العام لكل أصناف الأدوية التي يجب أن تكون متوفرة، ويبلغ عددها ٤٥٠ صنفاً علاجياً مسجلاً لاستخدامات الوزارة وخدمة المواطنين، سواء أكانوا من المرضى المزمنين أم المرضى الآنيين.

وحسب حسنين، تملك وزارة الصحة "الحد الأدنى الممكن" من هذه الأصناف، "ولا يفي بالغرض المطلوب نتيجة الاستنزاف الإسرائيلي اليومي عبر المجازر والهجوم الوحشي الذي يضاعف أعداد الشهداء والجرحى كل يوم".

وحول انقطاع التيار الكهربائي بسبب استهداف قوات الاحتلال لمحطات الطاقة والوقود، يؤكد حسنين أنه "أثر بشكل كبير على المستشفيات المركزية، مثل ناصر، والشفاء، والأوروبي. وبناء عليه، تم تقنين العمليات الرئيسية، وأصبح العمل مقصوراً على نظام الطوارئ مع تأجيل كافة العمليات الصغرى".

كما يشير إلى صعوبة إجراء عملية جراحية بالاعتماد على تيار كهربائي متردد، موضحاً أن العدوان المتواصل "أثر أيضاً على مصادر الحصول على الوقود، التي أصبحت أقل من المعقول".

هل يشكل القطاع الخاص حصان المرحلة المقبلة؟

أسباب الغضب من "فتح" ما زالت قائمة.. وشعور بالخيبة من تجربة "حماس".. واليسار "بديل" متعثر

الرئيس محمود عباس ومنيب المصري خلال مشاركتهما في الملتقى الاقتصادي العالمي.

• كتب جعفر صدقة:

ربما هذه هي اللحظة المناسبة لإنعاش عقول مؤيدي بعض رواد الفكر السياسي الحديث، الذين يرون أن عبء تقدم شعب ما نحو تحقيق أهدافه يقع على عاتق مجموعة، يسميها البعض "برجوازية"، متحررة من أعباء البحث الدائم عن الحد الأدنى من إمكانيات البقاء على قيد الحياة، بل وأكثر من ذلك، تمتلك ما يكفي من عناصر القوة والنفوذ تمكنها من قيادة المجتمع.

هذه فرضية ما زالت صعبة التقبل في المجتمع الفلسطيني المتساوي على الأقل أمام ذل الاحتلال وإهاناته، حتى وإن شهدت العقود الثلاثة الماضية محاولات من بعض الكتاب وعلماء الاجتماع لإخضاع القيادة المؤسسة لمنظمة التحرير الفلسطينية منتصف الستينيات لنظرية "الطبقة البرجوازية أقدر على الحكم"، لكن الحراك الذي شهده القطاع الخاص الفلسطيني خلال الشهور الماضية، وما يدور في عقول الكثير من قياداته الفاعلة، يفرض مناقشتها بقدر كبير من الجدية.

فمنذ "انكفاء" "فتح" عن الحكم، وتشكيل "حماس" للحكومة في ٢٩ آذار الماضي، لم يعد للسلطة الفلسطينية أي حضور دولي، ولا حتى إقليمي، باستثناء التحركات الأخيرة للرئيس محمود عباس، الذي أعاد المجتمع الدولي، وكذلك إسرائيل ودول المنطقة، اكتشافه بعد أن تجاهله الجميع لأكثر من عام منذ انتخابه رئيساً للسلطة، والتواطؤ مع إسرائيل في ابتزازه وإضعافه، أخذ القطاع الخاص دور "الممثل" للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، واستقبل ممثلوه من قبل العديد من الزعماء في المنطقة والعالم، وصار يمثل فلسطين في المؤتمرات والفعاليات الدولية والإقليمية، لا بهدف البحث عن شراكات اقتصادية واستثمارية كما يفترض، وإنما للحديث في صلب الشأن السياسي والاقتصادي الفلسطيني، و"سبل دفع عملية السلام". وآخر نموذجين بارزين في هذا المجال، مشاركة القطاع الخاص الفلسطيني، للمرة الأولى، في الاجتماعات السنوية لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية في الكويت في أيار الماضي، وقبلها بأيام في المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي عقد في شرم الشيخ للمرة الأولى خارج دافوس السويسرية.

جهود القطاع الخاص على الصعيد الدولي، تركزت في الأشهر الأخيرة على إظهار المشهد الفلسطيني "على حقيقته"، بعد التشويه الذي لحق به من جراء الحملة الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة والغرب عموماً، إثر فوز حركة "حماس" في انتخابات شهد العالم أجمع على ديمقراطيتها ونزاهتها.

لكن التطور اللافت في دور القطاع الخاص الفلسطيني على الصعيدين الإقليمي والدولي، كان أساسه هنا، حيث خطا القطاع الخاص خطوة متقدمة نحو أخذ دوره الطبيعي، ليس في قيادة الاقتصاد وإدارته فحسب، وإنما في الحياة السياسية وصنع القرار، في مسعى لمواءمة دوره السياسي مع العبء الكبير الذي يتحمله من حيث الاستثمار في بيئة غير مواتية بعد، والحفاظ على مستوى معقول من التشغيل يجنب المجتمع برمته تبعات انهيار مدمر.

فلم تكن "مبادرة القطاع الخاص"، التي أطلقها عدد من كبار رجال الأعمال في الأول من أيار الماضي، "دفاعاً عن مصالحنا، وإن كان هذا من حقنا، وإنما محاولة جادة لإنقاذ المجتمع من تبعات الأوضاع السياسية الراهنة، خصوصاً أن مصالح الشعب الفلسطيني باتت رهينة للمناكفة بين "فتح" و"حماس"، يقول رجل الأعمال، ورائد مبادرة القطاع الخاص، منيب المصري.

القطاع الخاص عزز مبادرته بمشاركة فاعلة في جلسات الحوار، بل حاز بامتياز على وصف "الوسيط المقبول" بين رئاسة السلطة "فتح" والحكومة "حماس"، وكان المصري نفسه على رأس هذه الوساطة.

تفاصيل الليلة الأخيرة قبل إعلان فشل الجولة الأولى من الحوار، تشير بقدر كبير من الوضوح إلى أن فشل الأطراف، في حينه، في التوصل إلى اتفاق لم يكن تباين المواقف السياسية، ولا الاختلاف على "ثلاثة بنود جوهرية" في "وثيقة الأسرى"، كما بيع للناس، وهذا ما ثبت حين عادت الأطراف واتفقت، ربما بعد فوات الأوان، على هذه الوثيقة من دون تغيير يذكر على هذه "البنود الجوهرية".

ويقول المصري "في تلك الليلة (الأخيرة) قبل إعلان فشل الحوار، اجتمعنا؛ روحي فتوح وأنا كمندوبين عن الرئيس عباس، لست ساعات ونصف مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وشارك في الاجتماع وزير الإعلام يوسف رزقة، وممثلون عن الجبهة الشعبية، وفي وقت متأخر حضر ممثلون عن الجهاد الإسلامي".

ويضيف "الانطباع الذي خرجت به من هذا الاجتماع أن المشكلة أساسها أزمة الثقة بين الجانبين. معظم الوقت مضى وهم يتحدثون عن وجود مؤامرة لإسقاط الحكومة، وتواطؤ في الحصار المالي والسياسي المفروض عليها، في حين جهدنا (فتوح وأنا) لإزالة أزمة الثقة هذه من دون جدوى، وفي النهاية تسلمنا من رئيس الوزراء وثيقة خطية من ست نقاط، كرد على طلب الرئيس عباس بتحديد موقف من وثيقة الأسرى بحلول منتصف الليلة التالية".

قبل هذه الوساطة بأيام، كان عدد من رجال الأعمال التقوا رئيس الوزراء لمعرفة رده على مبادرة القطاع الخاص، وأمام تردده، وفي ظل تزايد الحديث عن طرح "وثيقة الأسرى" لاستفتاء عام، اقترح رئيس المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، محمد نافذ الحرباوي، الذي كان مشاركاً في الاجتماع، دمج مبادرة القطاع الخاص مع "وثيقة الأسرى"، خصوصاً أن الوثيقتين تتقاطعان بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة، "لكننا تلقينا إشادة بالمبادرة، من دون أن نتلقى جواباً واضحاً"، يقول الحرباوي.

منذ فشل الجولة الأولى للحوار، التي بذل القطاع الخاص جهداً مهماً لتجنيبها المصير الذي آلت إليه (وقبل أن يتم الاتفاق لاحقاً على وثيقة الأسرى)، بدأت اجتماعات المبادرين من القطاع الخاص تأخذ منحى جديداً في النقاش، وهم مصرون على المضي قدماً في خلق واقع جديد، تكون فيه الكلمة العليا للمجتمع بكل فئاته، وتمهيد الطريق لنشوء جماعات ضغط وطنية حقيقية، تدافع عن مصالحها من دون أن يتهمها أحد بالتآمر والتواطؤ واتباع أجندات خارجية.

أولى خطى القطاع الخاص في هذه الطريق، تمثلت بمأسسة مبادرة القطاع الخاص، فأنشئت لها سكرتارية عامة، وخطط إعلامية، وطاقم مهمته العمل على تجنيد أكبر دعم جماهيري داخلي لها، وكذلك الترويج لها في الأوساط الدولية.

في أحد الاجتماعات، في فندق "غراند بارك" برام الله، بحضور نحو ٥٠ من رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص، كان هناك تباين بشأن الخطوات القادمة، وإن كانت الغلبة للفريق القائل أن التوفيق بين قطبي الخلاف ("فتح" و"حماس") لم يعد ممكناً، كما أن تشكيل جسر للتوفيق بين طرفين، أي طرفين، لا يشكل سقف طموح القطاع الخاص. وبدا المشاركون يحومون حول شيء ما غير متبلور، لكن فكرته كانت واضحة: "على القطاع الخاص أن يكون طرفاً مقرراً يعمل بكل قوة لإدراج موقفه ورؤاه على أجندة العمل الوطني، وليس مجرد وسيط للجمع بين طرفين"، هكذا صاغها رئيس مجلس إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية حسن أبو لبدة، الذي كان مشاركاً في الاجتماع.

ما طرح في هذا الاجتماع، دفع إلى السطح ظروف تشكيل قائمة "الطريق الثالث" بقيادة سلام فياض، التي نجحت في إيصال نائبين في الانتخابات التشريعية الأخيرة إلى "البرلمان".

القائمة ولدت بالأساس من فكرة إنشاء حزب جديد، راودت عدداً من كبار رجال الأعمال، لعل اسمه المقترح "المستقبل" (لا علاقة له بقائمة مروان البرغوثي)، لكن الظروف في حينه لم تعطِ مؤشرات كافية على أن فرص الديمومة والاستمرار المتاحة أمام هذا الحزب جيدة، فكان التوجه: لندفع بقائمة إلى الانتخابات وننتظر النتائج، وفي ضوئها سنتصرف.

بعد الانتخابات، وتشكيل "حماس" للحكومة، برزت ظروف يرى فيها كثيرون، وربما على حق، فرصة تاريخية لإحداث انقلاب في الخارطة السياسية الفلسطينية: سلطة مشلولة أمام العالم، رأي عام داخلي ما زال ساخطاً على سلبيات الحكم السابق، وخيبة أمل كبيرة لتعثر الحكم الجديد في تطبيق البرنامج الذي وعدت به "حماس"، على الأقل فيما يتعلق بالشأن الداخلي، والحديث عن فتح آفاق جديدة في العلاقة مع "العمق العربي والإسلامي"، وبدلاً من ذلك بات واضحاً أن هذا العمق يساهم في الحصار وتجفيف موارد السلطة.

ويرى مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) سمير عبد الله، الذي ساهم بفاعلية في صياغة مبادرة القطاع الخاص، أن عماد التغيير في الخارطة السياسية، إن حدث، يكمن في بروز "قوة سياسية لم تتضح بعد إن كانت حزباً، أم حركة، أم مجرد قوة ضغط، ولكن بإمكانات هائلة".

ويعزز هذا الاعتقاد، المساعي الجدية لجمع عدد كبير من الشخصيات الوطنية، يزيد على ١٠٠ شخصية سياسية واقتصادية واجتماعية، وربما دينية أيضاً، لإطلاق هذا الجسم الجديد.

وبغض النظر عن تسميته، فإن أربعة أشهر من عدم نجاح القوة المسيطرة حالياً على الحكومة "حماس" في توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة للناس، والإحساس الذي ما زال حاضراً بقوة بشأن سلبيات القوة التي هيمنت لسنوات طويلة على الحياة السياسية للشعب الفلسطيني "فتح"، وما تظهره استطلاعات الرأي من ارتفاع في أعداد الفلسطينيين الذين لا رأي لهم، أو ينأون بأنفسهم عن تأييد أيٍّ من قطبي النظام السياسي الفلسطيني بصورته الحالية ("فتح" و"حماس")، يظهر بوضوح أن بروز قوة جديدة، تتمتع بمصداقية معقولة، وتملك عناصر الديمومة والاستمرار، يحظى بفرصة كبيرة، ويشكل إضافة نوعية إلى الخارطة السياسية الفلسطينية.

بين طموح الأحزاب اليسارية وممكن الواقع الذاتي

"التيار الثالث".. متى ينتهي عصر الكلام الجميل؟!

أي دور يلعبه "التيار الثالث" في الحوار الوطني؟ (عدسة: فادي العاروري)

• كتب حسن جبر

هل هناك ضرورة ملحة لوجود تيار ثالث يجمع الأحزاب والقوى الديمقراطية ذات التوجه اليساري لمواجهة حالة الاستقطاب الثنائي التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الأخيرة؟ ولماذا لم يتبلور هذا التيار حتى الآن، على الرغم من وجود منطلقات وأفكار مشتركة بين هذه الفصائل التي تنادي ليل نهار ببناء هذا التيار ليعكس مصالح المواطنين الذين لا يجدون أنفسهم في التيارين الرئيسيين على الساحة: "فتح" و"حماس"؟!

وهل هناك إمكانية حقيقية لإقامة هذا التيار الذي يسمونه في الغالب التيار الثالث، وأحياناً التيار الوطني الديمقراطي؟ وقبل هذا وذاك، لماذا لم يتم بناء مثل هذا التيار حتى الآن، على الرغم من اللقاءات والاجتماعات التي سبقت الانتخابات الأخيرة؟ هل هي المصالح الذاتية للقادة والمسؤولين الذين يتربعون على عرش هذه القوى منذ سنوات طويلة، فقدوا خلالها كل شيء، حتى الجماهير الذين يتغنون بتمثيلها؟!

لماذا يتراشق مسؤولو الأحزاب اليسارية الاتهامات في السر، ويتبادلون العناق في العلن .. ويعودون إلى مكاتبهم ومجالسهم الخاصة وكأن شيئاً لم يحدث، في حين أن أحزابهم تكاد تنقرض أمام الاستقطاب الحاد الذي بات يهيمن على كل شيء؟!

وكيف يشكلون هذا التيار إن خلصت النوايا والتوجهات؟ هل يبدأون بالكتل والشخصيات القريبة منهم في البركان الجديد ليطوروا الفكرة رويداً رويداً حتى الوصول إلى التيار الثالث، الذي يشكل بيضة القبان في الحياة السياسية الفلسطينية؟ أم يعلنون عن ولادة التيار بعد اجتماعات موسعة، وليلتحق به من يلتحق؟

كل هذه الأسئلة وغيرها العشرات طرحتها "آفاق برلمانية" على عدد من صناع القرار والمفكرين من أصحاب هذا التوجه والمطلعين على مجريات الأمور للوقوف أمام ما يجري، على الرغم من الاعتداءات الإسرائيلية المتعاقبة على الأراضي الفلسطينية.

يقول جميل مجدلاوي، النائب في المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية: يجب أن نعرف في البداية ما هو المقصود بالتيار الثالث. ويتابع: أنا مع إقامة تيار وطني ديمقراطي تقدمي، لأن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى وجود قوة ذات وزن تعكس شيئاً موضوعياً في المجتمع الفلسطيني.

ويضيف مجدلاوي: إن التيار التقدمي الديمقراطي بمرجعياته قادر على أن يعبر بوضوح واستقامة عن مصالح الشعب، وهو القادر على أن يشكل رافعة وحالة استنهاض حقيقية.

ويشاطره الرأي معظم القوى والشخصيات الديمقراطية وذات التوجه اليساري. ويقول وليد العوض، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب: نعم، وبغض النظر عن التسمية، هناك حاجة موضوعية وذاتية لعرض مثل هذا التيار نظراً لحالة الاستقطاب الحاد بين "فتح" و"حماس".

ويتابع: الانتخابات أشارت إلى أن هناك عدداً كبيراً من الجمهور الفلسطيني لم يتوجه إلى صناديق الاقتراع، لأنهم لم يجدوا تياراً ديمقراطياً ثالثاً يحمل برنامجاً يجيب عن تساؤلات قطاعات واسعة من الشعب، التي إن وجدت افتقدت إلى الأداة، وهي وحدة القوى الديمقراطية.

ويحذر صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، من عدم وجود هذا التيار الوطني الديمقراطي (التيار الثالث) لمواجهة الاستقطاب الثنائي الحاد بين "فتح" و"حماس". ويقول: استمرار حالة الاستقطاب يهدد بفشل النظام السياسي الفلسطيني، مؤكداً أن إبقاء حالة التوتر "يهدد بالانجرار إلى فتنة داخلية".

ويذهب محمود الزق، سكرتير جبهة النضال الشعبي في قطاع غزة، إلى حد القول "إن الواقع الفلسطيني لا يستدعي فقط وجود تيار ثالث، بل يصرخ من أجل ذلك".

ويستطرد: التجربة أثبتت عدم قدرة أي طرف على التصدي منفرداً لأعباء النضال والقضية الوطنية.

ويقول العوض: بعد الانتخابات الأخيرة، ازدادت الحاجة إلى التيار الثالث، وبخاصة أن حركة "حماس" التي فازت بعدد كبير من المقاعد في المجلس التشريعي تمارس الطريقة نفسها في الاستئثار بالسلطة، كما تمارس هذه السلطة وكأنها في مقاعد المعارضة.

ويضيف: كذلك، "فتح" تمارس السلطة من على مقاعد المعارضة، الأمر الذي أدى إلى تعارضات، وأحياناً اشتباكات.

ويؤكد زيدان أن احتمالات إقامة مثل هذا التيار يمكن أن تنجح؛ لأن جذور التيار الثالث موجودة، ويقول: هذا التيار قائم وموجود، وهناك مساحة واسعة له، الأمر الذي يدعونا إلى العمل على توحيده كي يقدم بديلاً مقنعاً من أجل أن يؤدي إلى زيادة نسبة هذا التيار بين الجماهير، باعتباره قادراً على إخراج الشعب الفلسطيني من حالة الاستقطاب.

يشار إلى أن اجتماعات ولقاءات مكثفة عقدت بين أطراف مختلفة في الساحة الفلسطينية من أجل إخراج فكرة التيار الثالث إلى حيز الوجود، إلا أنها جميعاً باءت بالفشل، ولم تتمكن قوى التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية حتى من التوافق على قائمة انتخابية واحدة عشية إجراء الانتخابات التشريعية الثانية.

وأظهرت هذه الانتخابات ضعف قوى هذا التيار وهشاشتها، التي فشل بعضها في الوصول إلى مقاعد البرلمان بعد الإخفاق في تجاوز نسبة الحسم المطلوبة لدخول البرلمان. ووفقاً لنتائج الانتخابات التشريعية، فقد فازت الجبهة الشعبية بثلاثة مقاعد في البرلمان، في حين تمكن تحالف "البديل" المكون من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي "فدا" من الحصول على مقعدين، وحصلت كتلة "فلسطين المستقلة"، التي يترأسها مصطفى البرغوثي، على مقعدين، وسرعان ما أعلنت النائب راوية الشوّا عن انسحابها من هذه الكتلة، ليبقى البرغوثي وحيداً في تمثيل الكتلة.

ولم تنجح فصائل صغيرة، مثل جبهة النضال الشعبي، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية، في تجاوز نسبة الحسم.

ويختلف بعض المفكرين والمحللين السياسيين حول "احتساب" قائمة "الطريق الثالث" المكونة من سلام فياض وحنان عشراوي ضمن هذا التيار الوطني الديمقراطي، بسبب اختلاف المنطلقات والأفكار التي يحملها مؤيدو "الطريق الثالث" عن بقية الأحزاب التي تصنف نفسها كأحزاب ذات توجه يساري.

وفازت "الطريق الثالث" بمقعدين، على الرغم من أن البعض توقع أن تحصد عدداً أكبر من المقاعد قياساً بحجم دعايتها الانتخابية وضخامة الأموال التي أنفقت عليها.

ويقول زيدان: قبل الانتخابات، كانت هناك نظرة ذاتية وفئوية وحساسيات وضعت عقبات أمام بناء تيار ثالث، إلا أنه في ضوء الانتخابات الأخيرة يفترض أن تتلاشى عمليات المبالغة في تقدير أحجام القوى.

ويضيف: لا أنكر أن هناك خلافات سياسية لعبت دوراً في عدم التوصل إلى تشكيل هذا التيار، إلا أن ما يجمع هذه القوى أكبر مما يفرقها ... وعندما يوحد هذا التيار نفسه يكتسب مصداقية أكبر.

صالح زيدان

جميل مجدلاوي

ويقول مجدلاوي إن العقبات التي حالت دون بناء التيار لها بُعد سياسي ناتج عما راكمته التجربة الطويلة من سلبيات وحساسيات، "فيها ما هو شخصي وتنظيمي".

ويذهب بعيداً إلى الحد الذي يقول فيه إن الأطراف التي ينبغي أن تكون ضمن هذا التيار، "كان بعضها، ولا يزال، أقرب إلى التكيف مع سياسات "فتح" تحت ذرائع عديدة، بما فيها خلال السنوات الأخيرة الخشية من أن تزداد أكثر شعبية حماس".

ويردف: هناك بعض المصالح التي تشكلت، وهي ذات بعد معنوي، وأحياناً مادي، للقيادات الفلسطينية عموماً، ومن ضمنها قيادات القوى التي يفترض أن تكون جزءاً من التيار.

ويضيف مجدلاوي: بعض القيادات وفر حضوراً معنوياً ومصالح مادية أكبر مما تمثله هذه القوى كوزن حقيقي في المجتمع، لذلك يصعب على مثل هذه القيادات أن تقبل بتنظيم الوضع من جديد.

ويشير إلى أن هناك بعض التعارضات ذات الطابع الذاتي بين قيادات هذه القوى، التي يمكن أن تشكل هذا التيار، "والتي توزعت خلال السنوات الأخيرة على بعض مؤسسات السلطة، وأخذت مواقع متقدمة، فيما البعض الآخر توزع على المؤسسات الأهلية".

ويوافق العوض على أن لا خلافات "برنامجية" بين قوى التيار الثالث، مؤكداً أن "هناك عوامل ذاتية خاصة لمن يحتلون مراكز قيادية ومؤثرة".

ويقول: يجب على الشخصيات والفصائل أن تتجاوز الروح الذاتية في التعاطي مع هذه الأمور، والبدء بحوارات جدية لكي يرى التيار الثالث النور.

ويؤكد الزق أن الأسباب الذاتية هي التي منعت، حتى الآن، بناء التيار الثالث، مشيراً إلى عدم وجود أي خلاف جوهري حول البرنامج السياسي بين "قوى اليسار"، وبخاصة بعد التوقيع على "وثيقة الأسرى".

من جانبه، يقترح العوض أن يتم البدء الفوري في تنظيم ورش عمل ولقاءات بين القوى والشخصيات ذات التوجه الديمقراطي من أجل بحث سبل الخروج من المأزق، وتشكيل لجان تحضيرية للبدء في تشكيل التجمع الديمقراطي الذي يلتفت إلى قضايا الناس وهمومهم، مؤكداً أن "قطاعات واسعة يمكن أن تنضم إلى هذا التيار".

وهو يدعو إلى الإقلاع عن فكرة "المحاصصة" والتمثيل، مشيراً إلى أهمية "عدم اختزال اليسار في مجموعة أشخاص من هذا الفصيل أو ذاك".

وكانت محاولات جرت بعد الانتخابات التشريعية من أجل تشكيل كتلة برلمانية واحدة تمثل هذا التيار، غير أنها لم تنجح.

ويقول مجدلاوي: للأسف، منذ انتهاء الانتخابات طُرح أكثر من مرة تشكيل تيار ديمقراطي، وجرت محاولات من طرفنا لاعتبار نتائج الانتخابات أساساً للتحرك وتشكيل نواة لجمع هذا التيار في إطار فضفاض، إلا أننا لم نخطُ خطوات جديدة ... وعلى الرغم من الخشية التي يبديها مجدلاوي حيال عدم تمكن البنى القيادية الحالية من "تجاوز ذروتها" وتشكيل التيار الثالث، فإنه يأمل في أن يساهم الحراك الاجتماعي القادم في المدى القريب في تذليل العقبات.

ويقول: أخشى أن تكون البنى القيادية الحالية غير قادرة على تجاوز ذروتها وتشكيل تيار ديمقراطي ... ولكن، ربما الحراك الاجتماعي القادم في المدى القريب في إطار إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة يمكن أن يساعد في تذليل بعض العقبات.

بدوره، يكشف زيدان عن خطة أو مبادرة قدمتها الجبهة الديمقراطية لثمانية فصائل سياسية من أجل تشكيل "صيغة تنسيقية" للانطلاق منها نحو تطوير العلاقة بين أطراف هذا التيار وصولاً إلى توحيد الجهود.

ويقول: الآن، يمكن أن يتم البدء من خلال كتلة برلمانية تضم الكتل الديمقراطية كافة، والانطلاق بعدها نحو توحيد وإنشاء هذا التيار.

ويؤكد زيدان أن مشروع المبادرة يمكن أن يكون نقطة الانطلاق في بناء التيار الثالث وتطويره، الذي يجمع ثماني قوى إلى جانب شخصيات وطنية وديمقراطية.

وفي معرض تحليله لإمكانية قيام مثل هذا التيار، يقول د. ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر: إن إقامة مثل هذا التيار تحتاج لمعطيات وشروط، مضيفاً: هناك مشاكل تتعلق في النخبة السياسية وقدرتها على التوحد.

ويستطرد قائلاً: يفترض أن تدفع الانتخابات الأخيرة قوى هذا التيار وشخصياته إلى إعادة نشاطها، إلا أن ما جرى هو أن نوعاً من التقوقع والانطواء اعترى هذه القوى.

وعن المعطيات والشروط المطلوبة لتوحد قوى هذا التيار، يشير شراب إلى "ضرورة التوافق على برنامج سياسي، وإفساح المجال أمام الأجيال الشابة للمشاركة في اتخاذ القرار".

ويؤكد أن "الأحزاب السياسية اليسارية لا تعرف أنها تمثل إلا نسبة صغيرة من المواطنين، وأن تواجدها السياسي ضعيف".

ويحذر الزق من عدم بناء التيار الثالث، بالقول: إن أطراف التيار الثالث ستفقد تأثيرها في الواقع وتصبح أرقاماً دون معنى، وبالتالي ستفقد التأثير في مجريات الواقع.

بمراجعة موضوعية لدورها وعبر توحيد جهودها

قوى المجتمع المدني يمكنها بذل جهد أكبر لتجنب احتمالات عودة الفلتان والفوضى

• كتب غسان عبد الحميد

إلى ما قبل الحرب الإسرائيلية الدموية على قطاع غزة، التي ابتدأت بذريعة إنقاذ الجندي "جلعاد شاليت"، وانتهت إلى ذريعة إضافية متصلة بـ "التهديد" الناجم عن القذائف محلية الصنع للمدن والبلدات الإسرائيلية المحاذية، ظلت قطاعات فلسطينية واسعة تضع يدها على القلب من احتمال أن تتوسع الفوضى المسلحة والفلتان الأمني في احتلال مساحات أخرى في الحياة الفلسطينية، غير أن "زراعة الموت" في الأرض المحروثة بقذائف الطائرات الحربية والجرّافات الإسرائيلية، طغت على تلك الاحتمالات ...، و"بهتت" معها أيضاً، الجهود التي كانت مبذولة لتطويقها ومنعها من التطور إلى حالة من الاقتتال الداخلي.

مع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وعمليات الإعدام الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الناس والأشجار والمنازل، ضمرت الهواجس المنبعثة عن "الطوش" الصغيرة والمسلحة لتنشغل في تتبع محصلات يومية للقتل والدمار الذي تنتجه ماكينة الحرب الإسرائيلية ... لكن الهواجس الكامنة حيال انبعاث جديد محتمل لمظاهر الفوضى، قد تكون بعد أن تبرد فوهات المدافع الإسرائيلية، كما قال ناشطون في منظمات فلسطينية غير حكومية منشغلة الآن في جهود إغاثية متصلة بحرب تلك المدافع.

بالنسبة لعدد من الناشطين في مؤسسات غير حكومية، وهي مؤسسات نشطة في تنظيم "ندوات" و"ورش عمل" وفعاليات محدودة ضد الفلتان الأمني وفوضى السلاح قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، "لا تزال الجمرة تحت رماد تلك الحرب"! وهي قد تعيد إنتاج حرائق صغيرة هنا أو هناك في ظروف أخرى مواتية، وهو ما يتطلب – كما يرون – ضرورة الاستمرار في الانتباه، وتواصل الجهود لاستغلال الأسباب التي تغذي مظاهر الفوضى و"معارك الحارات" بين المتحزبين لهذه الجهة أو تلك في الصراع على سلطة لم تبقِ منها حروب إسرائيل المتتالية منذ ما يزيد على خمس سنوات سوى قشرة واهنة.

"في تشخيص حالتنا"، مع الاعتذار من شاعرنا محمود درويش، قال عزمي الشعيبي، مدير مؤسسة "أمان"، الفرع الفلسطيني لمنظمة الشفافية الدولية، "إن ما وصلنا إليه في الحياة السياسية الداخلية، انبعث أصلاً عن نظام سياسي فلسطيني يحتاج منذ وقت طويل إلى معالجة ليصل إلى (الديمقراطية) وآليات حسم القرار والتعددية وقبول الآخر (الفلسطيني)"، لافتاً إلى أن تلك المعالجة كانت في الواقع المتشكل بفعل الاحتلال والصراع معه، أكبر من أن تدار بمؤتمر هنا أو ورشة عمل هناك تنظمها المنظمات غير الحكومية، وهي الآن – يتابع الشعيبي – ستظل قاصرة عن التأثير، ولا تشكل مساهمة ذات جدوى لقطع الطريق على احتمال عودة الاقتتال الداخلي.

السؤال المزدوج الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فيما يتصل بقدرتها على المساهمة الجدية في منع شبح الانقسام والاقتتال الداخلي من العودة إلى الحياة الفلسطينية الداخلية، كما قال ناشطون في هذه المنظمات، يتعلق بقدرتها على تجاوز نفسها عبر مراجعة جسورة لأنماط عملها الراهنة المتصلة بالحياة السياسية، وفي إثبات قدرتها على تحريك، والعمل مع، وإلى جانب، قوى وفئات اجتماعية أوسع لمواجهة "موت شرياني" كان يسجل بعد كل "طوشة مسلحة مع مجهولين"!

حتى هذه الأيام، قال الشعيبي أن عدداً من منظمات المجتمع المدني، لاسيما المؤسسات التي تعنى بسيادة القانون، تمكنت من تشكيل "نواة" في سياق الجهد لمنع مظاهر الفلتان والفوضى، مشيراً إلى أن تلك المؤسسات بعثت بمذكرات للرئيس محمود عباس، ورئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، ورئيس الحكومة إسماعيل هنية، واجتمعت أيضاً مع مجلس القضاء، فيما تواصل "الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن" رصد أشكال التعديات المختلفة وإعداد تقارير خاصة بها لتقديمها للمعنيين، غير أن كل ذلك – كما يرى الشعيبي – يظل جهداً متواضعاً في سياق ما هو مطلوب من منظمات المجتمع الأهلية التي تواصل الدوران حول نفسها حيال مهمة تستطيع أن تضطلع بها بأدوات أكثر تأثيراً.

الشعيبي، كما عبد الكريم عاشور، مدير الإغاثة الزراعية في قطاع غزة، الذي شارك في جلسات "الحوار الوطني"، قال كلاهما إن المراهنة على دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية يكمن في قدرتها على مراجعة دورها، وربما أدوارها، وتوحيد جهودها وتنظيم تحالفات وثيقة متصلة مع قوى وأحزاب سياسية مؤمنة بضرورة الخروج من حالة الاستقطاب، وغير متورطة في تغذيتها، بما في ذلك داخل حركتي "فتح" و"حماس"، اللتين باتتا تشكلان الطرفين الأبرز في أزمة آخذة في التمركز حول الإمساك بالسلطة، ومضمون "البرنامج الفلسطيني" لإدارة صراع مع احتلال وحشي يشكل هو الحاضر الأكبر في تغذية الأزمة ودفعها "إلى الأمام".

لأجل مساهمة أكثر تأثيراً في منع الانزلاق والعودة مجدداً إلى حالة من الفوضى يصعب وقفها، قال الشعيبي إن اتصالات حثيثة تجري خلال هذه الفترة في سبيل حشد كل قوى المجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية وجمعيات ونقابات وإعلاميين وجامعات وأكاديميين ونوادٍ واتحادات مهنية، إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص، كالغرفَ التجارية، والاتحادات الصناعية؛ كل هؤلاء وعبر آليات تخرج إلى الجمهور، وغير متمركزة في رام الله وغزة، لأجل دفع احتمالات العودة إلى الفوضى والاقتتال إلى الوراء، ولإرساء أسس سياسية أكثر اقتراباً من المهمة الأساس، المتمثلة في الخلاص من الاحتلال، ومنع فرض حل "إسرائيلي" من طرف واحد.

الشعيبي وعاشور وتيسير محيسن، منسق جمعية تنمية الشباب في قطاع غزة، إلى جانب آخرين من العاملين والناشطين في منظمات غير حكومية، يرون أن تجاوز مؤسسات المجتمع المدني للآليات التي تتبعها حتى الآن إلى آليات أكثر التصاقاً بالمواطنين والفئات الاجتماعية المختلفة، وسيلة أكثر تأثيراً للضغط وحشر آليات الفوضى والاقتتال في "زاوية ضيقة"، وذلك عبر الانطلاق في فعاليات شعبية بمشاركة فئات أوسع من الشباب والنساء والعمال والموظفين. باختصار، كما قال بعضهم، "على المنظمات غير الحكومية وجميع قوى المجتمع المدني التحالف مع طيف واسع من القطاعات والفئات الاجتماعية والعمل معها وإلى جانبها"، مشيرين إلى أن آليات من هذا النوع "ستشكل رسالة أقوى لمنع التلاعب بالمصير الوطني"، ولمنع "أمراء المليشيات" من تهديد الأمن الشخصي لفلسطينيين وفلسطينيات كانوا حتى وقت قريب مهددين فقط من رصاص وقذائف احتلال لا يرحم أحداً.

في هذا الاتجاه، واصل محيسن مع آخرين من فئات اجتماعية مختلفة، ومن قوى سياسية ومؤسسات مجتمع مدني مختلفة أيضاً، تنظيم لقاءات شعبية في بيت حانون و"بيت لاهيا، وعبسان، ودير البلح، وخان يونس، وذلك بهدف تشكيل "مجموعات ضغط" تكون في حالة جاهزية للخروج إلى الشارع وتنظيم تظاهرات شعبية ومد جسور مع الأمهات والآباء كي لا تكون ميادين "الحواري" مستباحة لحملة البنادق و"هواة الحرب الأهلية".

في قطاع غزة، كما في الضفة، يقول محيسن وناشطون يتملكهم السخط حيال شبح "الاقتتال الداخلي"، إن ملامح حركة شبابية ضد الفوضى والاستعراض الدموي للسلاح آخذة في الانبعاث، وهي تحتاج مثل ظواهر إيجابية أخرى خنقتها الروح الضيقة للتحزب والاستقطاب، تحتاج إلى يد ممدودة، بما في ذلك من قبل منظمات المجتمع المدني، التي تستطيع "إذا أرادت"، مغادرة أنماط العمل السابقة، والبحث عن آليات تراعي مشاركة فئات أوسع في الانتصار لقضايا متصلة بالحياة وضد فوضى السلاح.

الاعتصام الشعبي الصغير والواعد في "ساحة الجندي المجهول" بمدينة غزة يوم مقتل سائق السفير الأردني لدى السلطة الوطنية، وتلك التظاهرة الحزينة والغاضبة أمام مستشفى الشفاء أثناء استقباله قتلى وجرحى فلسطينيين بأيد فلسطينية، قبل نحو شهر، إضافة إلى لقاءات في إطار "فلسطين أكبر منا جميعاً"، كل ذلك يشكل بداية يمكن على أساسها بناء حركة فاعلة وأكثر جدوى كي يكون الصوت مسموعاً.

وفي ضوء الأجواء التي خلقها "الحوار الوطني"، قال بعض "السوداويين" من ناشطي المجتمع المدني: إن فرصة التهدئة الداخلية تشكل مساحة مواتية لتجميع الجهود وتوحيدها في حشد أوسع فئات وقطاعات شعبية للوقوف في وجه الاحتمالات الكامنة لعودة الفوضى، غير أن "متشائلاً" أشار إلى أن شجاعة أكبر مطلوبة من قوى المجتمع المدني، ومن شأنها أن تسحب القوى المتحاورة على "وثيقة الوفاق الوطني" إلى أرض الواقع، وهي أرض تحرثها جرافات وقذائف الاحتلال بوحشية لا تحتاج إلى "أيد فلسطينية" تجعلها أكثر جسارة على هدى غالية وأخواتها، مع الاعتذار هذه المرة للشاعر معين بسيسو، الذي نكاد ننساه في مقبرة باردة في "لندن".

تطورات لبنان.. معادلة الداخل والخارج.. و"ميزان الصراع" داخل السلطة

• كتب محمد إبراهيم

لم يجد المصريون والرئيس محمود عباس وأطراف أخرى بداً من اللجوء إلى قيادة حركة "حماس" في دمشق للبحث عن حل لقضية الجندي الإسرائيلي المأسور في غزة، بعدما يئسوا من التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن مع قيادة الحركة في القطاع؛ الرئيس عباس أرسل وفداً لرئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل للبحث عن حل، ومصر دعت عضو المكتب السياسي للحركة محمد نزال إلى القاهرة بعد أن تمنّع مشعل عن القدوم، وأطراف أخرى بدأت تتصل بقيادة الحركة هناك بعد أن سدت أبواب الحركة في وجهها هنا.

وتقول مصادر الوفد الأمني المصري المقيم في غزة، إنه كان توصل في الأيام الأولى للأزمة إلى تفاهم مع ثلاثة من أبرز قادة الحركة في القطاع "إسماعيل هنية ومحمود الزهار وسعيد صيام"، يقضي بإطلاق سراح الجندي مقابل تعهد شخصي من الرئيس حسني مبارك بقيام إسرائيل بإطلاق سراح "عدد لا بأس به" من الأسرى، لكن التفاهم لم يرَ النور بعد أن رفضته قيادة الحركة في الخارج. ومنذ ذلك الوقت، تحولت الجهود والاتصالات من غزة إلى دمشق: جهات عديدة تتصل بقيادة الحركة في العاصمة السورية عارضة لعب دور الوسيط مع إسرائيل. وقد جاءت حادثة أسر الجندي الإسرائيلي في غزة لتتوج سلسلة طويلة من الأحداث والتطورات التي كرست مكانة متقدمة لقيادة "حماس" بالخارج في القرار الفلسطيني.

فبعد الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الحركة بحوالي ٧٠ في المئة من مقاعد المجلس التشريعي، أخذ دور قيادة الحركة في الخارج يتعاظم. فمنذ الأيام الأولى لظهور نتائج الانتخابات، شرع رئيس المكتب السياسي للحركة في سلسلة من المؤتمرات والزيارات واللقاءات التي شملت دولاً لم تطأها أقدامه من قبل، مثل روسيا وتركيا والسعودية وعدد من الدول الأسيوية.

وفي إشارة تعكس التطلعات الجديدة للحركة، أخذ قادة "حماس" يطالبون بإعادة بناء منظمة التحرير على أساس نتائج الانتخابات التشريعية. وذهب بعضهم إلى حد المطالبة بتولي خالد مشعل رئاسة المنظمة.

وجاءت التطورات الأخيرة في الأراضي اللبنانية لترفع من مكانة "حماس" في القرار الفلسطيني. فقد لاقى عرض رئيس المكتب السياسي لـ"حزب الله" إجراء صفقة تبادل أسرى مشتركة مع إسرائيل قبولاً وإعجاباً واسعين في الشارع الفلسطيني، قبل أن يعود الحديث إلى إمكانية إجراء صفقة فلسطينية إسرائيلية، بمعزل عن الأسيرين في لبنان، وبـ "موافقة" من حزب الله أبلغت للجانب الفلسطيني، وإن كانت مثل هذه الصفقة تصطدم بتعنت وتصعيد عسكري من إسرائيل. ويقابل التعزيز المتزايد لمكانة حركة "حماس" بين الفلسطينيين "تراجع مطرد" في مكانة الرئيس محمود عباس وحركة "فتح". فبينما أدى الفساد في الحكومات السابقة، والخلافات الداخلية في "فتح" إلى إضعاف مكانة الحركة، فإن الضغوط الكبيرة التي تمارسها الولايات المتحدة وإسرائيل على الرئيس عباس أدت إلى إضعاف مكانته وتراجعها.

ومنذ فوزه في الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٥، لم تترك إسرائيل فرصة لإضعاف الرئيس عباس إلا وقامت بها. ففي الاتصالات التي أعقبت الانتخابات، رفضت إسرائيل سحب قواتها من أية مدينة في الضفة، كما رفضت إطلاق سراح أي أسير أو وقف ملاحقة أي "مطلوب"، ما اعتبر إخفاقاً لبرنامج عباس السلمي.

ولدى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في أيلول العام الماضي، رفضت، ليس تسليم عباس الأرض المخلاة فحسب، بل حتى تنسيق هذا الانسحاب معه، ما اعتبر انسحاباً أحادياً تحت ضربات المقاومة، وفي مقدمتها حركة "حماس".

وحتى بعد فرض الحصار المالي والسياسي على الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، لم تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل أي دعم مالي أو سياسي للرئيس لتعزيز مكانته، كما تعلن الدولتان باستمرار!

ويقول مقربون من الرئيس أن الإدارة الأميركية ساومت الرئيس، مؤخراً، على حجم المبلغ المالي الذي ستحوله الدول العربية للسلطة من أجل دفع جزء من رواتب الموظفين المتأخرة منذ خمسة أشهر، علماً أن أكثر من نصف الموظفين (٨٠ ألفاً) يعملون في أجهزة الأمن التابعة للرئيس، وغالبية المتبقين (٧٠ ألفاً) من أعضاء وأنصار حركة "فتح"!

وذكر أحد المسؤولين أن وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس سمحت في نهاية المطاف للجامعة العربية بتحويل ٥٠ مليون دولار فقط من أصل مائة مليون دولار تبرعت بها دول عربية للسلطة الفلسطينية بموجب قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الأخير، على الرغم من معرفتها بالضائقة المالية الخانقة للسلطة التي يقف "أبو مازن" على رأسها، وهو الأمر الذي يمهد على أية حال لتحويل المزيد من المبالغ.

ويقول الدكتور عزمي بشارة، الخبير في شؤون المنطقة، إن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع المعتدلين في العالم العربي تؤدي إلى تعزيز مكانة التيارات الإسلامية المعارضة. ويضيف: "الإدارة الأميركية لا تتوقف عن توجيه الضغوط على المعتدلين من أجل مزيد من التنازلات لصالح إسرائيل، وهذا يصب في مصلحة تيارات المعارضة، ففي إيران على سبيل المثال، ازدادت ضغوط أميركا على الرئيس المعتدل السابق محمد خاتمي عندما أخذ يتعاون معها في أفغانستان، حيث أعلنت عن دولته جزءاً من محور الشر في المنطقة، لكن عندما بدأت إيران في تخصيب اليورانيوم سارعت الإدارة الأميركية للتفاوض معها". ويتابع: "هذا يثبت للجماهير العربية والإسلامية أن القوة هي الطريق الوحيد في التعامل مع إسرائيل، ومع الغرب".

ويتوقع كثيرون أن تتضاءل مكانة السلطة ورئيسها في حال تحقيق حزب الله نصراً في المواجهة الراهنة.

ويقول الدكتور علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت: "الأمر مرهون بنتائج المعركة، فإذا انتهت بتبادل أسرى كبير فإن مكانة حماس والإسلاميين ستتعزز، ومكانة عباس ستتراجع، أما إذا انتهت بفشل الحزب وإبعاده عن الجنوب فإن الأمور ستنقلب".

ويضيف: "هذه المعركة ستكون لها نتائج إقليمية، فالحرب تجري مع محور إيران وسوريا، وحزب الله، وهناك محور عربي آخر يقف ضد هذا المحور يتمثل في السعودية ومصر والأردن، وبالتالي فإن نتائجها ستنعكس ليس على الفلسطينيين فحسب، بل على المنطقة برمتها".

من يصنع الشرق الأوسط الجديد؟!

مشهد أميركي لشرق أوسط "جديد".

بقلم: هاشم حمدان

تشير التقارير الإسرائيلية إلى أن إعلان الحرب على حزب الله كان مسألة وقت، على اعتبار أنها مسألة ليست ملتهبة، وبالتالي كان يمكن تأجيلها إلى أن يحين التوقيت المريح لإسرائيل والظروف المناسبة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولعل خير تأكيد على ذلك هو الاعتراف الإسرائيلي بوجود المخططات العسكرية في الأدراج، فضلاً عن إجراء المناورات العسكرية على الحدود الشمالية قبل بدء الحرب بشهر ونصف، باعتراف رئيس هيئة أركان الجيش، دان حالوتس، نفسه، هذا أولاً. وثانياً رهانها على أن تدحرج الأوضاع في لبنان، مع عدم إغفال الدور الأميركي والإسرائيلي العلني والخفي في دحرجة الأوضاع، باتجاه خلق شروط مريحة قد توفر في ظاهرها الدبلوماسي ما تصبو إليه الولايات المتحدة وإسرائيل، من دون الحاجة إلى دق طبول الحرب والخوض في مغامرة قد تخلط الأوراق في ظروف لبنان الدقيقة والحساسة، من جهة، ومن جهة أخرى لتجنب "مقارعة" الرأي العام العالمي بشقيه الشعبي والرسمي.

ومما لا شك فيه أن حزب الله يدخل في دائرة الاستهداف الإسرائيلية الأميركية، وذلك إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وإلى جانب الأنظمة العربية التي تكافح الهيمنة الأميركية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، والإشارة هنا إلى سورية وإيران، على اعتبار أنهما تقفان إلى جانب المقاومة اللبنانية والفلسطينية في وجه المشاريع الأميركية التي تسعى إلى تفتيت الشعوب العربية إلى طوائف وفرق، وتحويلها إلى دويلات صغيرة لا حول لها ولا قوة، مقابل تكريس التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، لتسهيل نهب خيرات المنطقة وربط اقتصادها بعجلة الاقتصاد الأميركي والإسرائيلي، كل ذلك تحت شعار نشر الديمقراطية، وهو ما يسمى "الشرق الأوسط الجديد"!

هذا المشروع؛ الشرق الأوسط الجديد، بدأ يتعثر مع تصاعد ضربات المقاومة العراقية، ومع تعثر كافة المخططات الأميركية في العراق، الدولة التي كان يفترض أنها المقدمة لمواصلة التحرك لفرض "النظام الأميركي" في المنطقة، فضلاً عن تبيان كذب التقارير الأميركية بشأن الأسلحة العراقية، وتهاوي شعبية الرئيس الأميركي جورج بوش في الولايات المتحدة إلى حضيض لم يصل إليه أي رئيس آخر في تاريخها.

وفي السياق ذاته، لم تفلح الجهود الأوروبية والأميركية والإسرائيلية في تحريك الخيوط في لبنان باتجاه تطبيق القرار ١٥٥٩، وبخاصة الشق المتمثل بنزع أسلحة المقاومة وفرض سيطرة الجيش اللبناني على الجنوب؛ المنطقة الحدودية مع إسرائيل، على اعتبار أن ذلك يضمن أمن الحدود الشمالية لإسرائيل، وفي الوقت نفسه يخرج لبنان من دائرة الدول العربية الممانعة، الأمر الذي يخدم أهداف المشروع الأميركي الكبير في المنطقة، على الرغم من كل الضغوط التي مورست، ولا تزال، على المستوى الدولي، وعلى الرغم من كل المؤامرات التي تحاك في الخفاء.

موضوعياً، كانت هناك أسباب تعتبر كافية بالنسبة للولايات المتحدة أو لإسرائيل، لمواصلة التفكير في تنفيذ المخططات المبيتة.

(أ. ف.ب)

يضاف إلى ذلك كله، عوامل إسرائيلية عدة، يمكن اعتبارها ذاتية لكونها جعلت إسرائيل هي المنفذ وليست الولايات المتحدة، ساهمت في حسم مسألة توقيت الهجوم. ولعل أولها أن عملية "الوعد الصادق" جاءت بعد فترة قصيرة من عملية "الوهم المتبدد"، وكلتا العمليتين النوعيتين في تاريخ الصراع مع إسرائيل تميزتا بكونهما قد تم التخطيط لهما بشكل متقن وبارع، وعملت على تنفيذهما عناصر على مستوى عالٍ من التدريب، ونفذتا ضد أهداف عسكرية إسرائيلية، ونجم عنهما مقتل عدد مّن الجنود الإسرائيليين ووقوع ثلاثة جنود في أسر المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتدمير عدد من الآليات العسكرية الإسرائيلية، وانسحاب المنفذين بسلام.

أما العامل الثاني، فهو تصاعد الأصوات في إسرائيل التي تنوح وتولول على ضياع ما يسمى "هيبة الردع الإسرائيلي"، بعد العمليتين النوعيتين اللتين نالتا من البقرة المقدسة، وأذلتا "هيبة الجيش الذي لا يقهر"، وجاءتا في ظل الفشل العسكري الإسرائيلي في كسر شوكة المقاومة الفلسطينية، وبخاصة وقف إطلاق صواريخ القسّام، الأمر الذي نسف كل مخططات إسرائيل لتجنب المفاوضات مع الفلسطينيين، ومجابهة الرفض الفلسطيني المشروع للإملاءات الإسرائيلية في المحافل الدولية، عن طريق فرض حلول أحادية الجانب وصولاً إلى فرض حدود إسرائيل الدائمة، بدءاً بفك الارتباط من قطاع غزة، مروراً بجدار الفصل العنصري، وانتهاءً بخطة التجميع، وذلك بسبب تواصل نشاط المقاومة الفلسطينية، والخوف من انتقال تكنولوجيا القسّام إلى الضفة الغربية، وهو تطورٍ من شأنه أن ينسف كل الجهود "الأمنية" الإسرائيلية، والسياسية لاحقاً.

أضف إلى ذلك، أن طبيعة دولة العسكر تجعل أمثال رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، ووزير حربه، عمير بيرتس، اللذين يفتقدان إلى الماضي العسكري، يندفعان، في ظل الوضع المعطى، إلى إثبات أنهما لا يقلان عسكرتارياً عن أفظع جنرالات الجيش الإسرائيلي، وأن بإمكانهما تحريك الدبابات والآليات العسكرية وشن غارات جوية، وصولاً إلى إعلان حرب بسرعة قياسية لم يسبق لها مثيل في تاريخ دولة العسكر.

كل هذه الأسباب مجتمعة، لم تكن كافية لإعلان الحرب، لولا توافر عوامل ذاتية عربية، ممثلة بأنظمة عربية ترى في وجود ممانعة عربية ومقاومة عربية أسباباً تزيد من عزلتها عن شعوبها، فلجأت إلى إدانة عملية المقاومة ووصفها بـ "المغامرة غير المحسوبة"، وبالتالي جعلت نفسها في الخندق الآخر إلى جانب العدوان، وبالنتيجة فإن موقف هذه الأنظمة ساهم في تحشيد تأييد دولي أكبر لإسرائيل. ولعل تصريحات أولمرت وبيرتس تؤكدان مدى أهمية هذا "الدور" العربي، عندما صرحا في أكثر من مناسبة أن "العملية العسكرية" الإسرائيلية تلقى تأييداً دولياً، وبخاصة عربياً، وأن وقوف أنظمة عربية إلى جانبها يدفعها إلى مواصلة عمليتها العسكرية– العدوان!

بقي أن نشير إلى التقاطع بين الإستراتيجية الأميركية من جهة، والإسرائيلية من جهة أخرى، على صعيد توسيع الحرب الحالية لتشمل سورية أساساً. ووفقاً لتقارير إسرائيلية، فإن مسؤولين في الإدارة الأميركية يفضلون لو تقوم إسرائيل بتوسيع جبهة القتال وشن هجوم على سورية، بوصفها أحد معاقل مقاومة المشاريع الأميركية في المنطقة، وربما المعقل الأخير. وفي كل الحالات، لم "تغامر" إسرائيل بفتح جبهة ثالثة (بعد قطاع غزة ولبنان) لأسباب عديدة يمكن اختصارها بكونها جبهة ثالثة أولاً، ولأنها ستكون جبهة قتال مريرة وعنيفة ثانياً، وفقدان التأييد الدولي والعربي ثالثاً، وربما لأن إسرائيل تدرك أنه في أحسن الحالات، إسرائيلياً، ستضع عراقاً آخر على حدودها الشمالية يتعالى وهج نيرانه ليطال إسرائيل نفسها رابعاً، والإخفاق العسكري في مواجهة مقاتلي حزب الله خامساً، وأسباب أخرى لا مجال لحصرها هنا.

وليس خافياً على أحد أن عجز الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة عن حماية البلدات الشمالية في إسرائيل، وتواصل القصف الصاروخي الذي طال حيفا والعفولة، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية الهائلة، علاوة على عدد الإصابات والقتلى، واضطرار أكثر من مليون إسرائيلي إلى الهروب جنوباً والبقاء في الملاجئ مدة طويلة، مقابل صمود المقاومة اللبنانية، بل وقدرتها، وبأعداد قليلة جداً، على التصدي للآلاف المؤلفة من القوات البرية المدرعة والمسلحة بأسلحة نوعية، وإيقاع خسائر في صفوفها، بدأ ينسف الأحلام الإسرائيلية، وتجلت بشكل واضح في خفض سقف أهداف الحرب تدريجياً، من القضاء على حزب الله وتدمير ترسانته العسكرية، إلى الاعتراف بصعوبة تحقيق هذا الهدف، ثم الاعتراف باستحالة تنفيذه، وأخيراً الاكتفاء بنشر قوات في جنوب لبنان وإبعاد مواقع حزب الله عن الحدود.

زد على ذلك، فإن صمود المقاومة أوقع الحكومة الإسرائيلية في أزمة جدية، فهي تجد نفسها في حالة صراع مع الزمن، قبل إجبارها على وقف إطلاق النار، وذلك من أجل تحقيق أي إنجاز يمكن أن يجري تعظيمه ليزف للشارع الإسرائيلي كهدف تم تحقيقه.

وليس أدل على عمق الأزمة في الشارع الإسرائيلي من الأصوات التي بدأت ترتفع، والتي "تنذر" بالمحاسبة الشديدة بشأن قرار الحرب وسرعة اتخاذ القرار والاستعدادات للحرب والإخفاقات الاستخبارية والعسكرية، والفشل في تحقيق أهداف الحرب، والعجز عن حماية الجبهة الداخلية ... ووصل عمق الأزمة إلى درجة دفعت البروفيسور باروخ كيمرلينغ، وهو محاضر في علم الاجتماع في الجامعة العبرية، إلى الحديث عن زلزال سياسي عنيف سوف يهز الخارطة السياسية في إسرائيل، ويدفع الأحزاب السياسية إلى الانهيار، ويتنبأ بتلاشي اصطفافات يمين ويسار ومركز نظراً لغياب الفوارق بينها جميعاً.

في هذه الأثناء، تواصل المقاومة اللبنانية الوقوف سداً منيعاً أمام الشرق الأوسط "الأميركي الإسرائيلي" الجديد، وتساهم في وضع الخطوط العريضة لشرق أوسط جديد مغاير تماماً.

تدمير شامل في بيروت لم ينجح في كسر المقاومة.

(أ. ف.ب)

جوهر المنظور الإسرائيلي للتسوية

• بقلم: أنطوان شلحت

اشتملت الحرب الإسرائيلية الحالية على لبنان والمقاومة اللبنانية، كما اشتملت قبلها على قطاع غزة، على إشارات تتعلق بالمنظور الإسرائيلي لـ"عملية السلام" مع الفلسطينيين، على مستجداته المتزامنة أقرب شيء مع نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، التي أسفرت عن فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

ولغرض هذه المقالة، سأتوقف عند إشارة أحد الباحثين الإسرائيليين من "مركز يافا للدراسات الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، الذي تناول الموضوع من زاوية عامل الردع الإسرائيلي، وهو عامل لا يجوز التقليل من شأنه في أية تسوية ناجزة أو مستقبلية مع إسرائيل.

يرى هذا الباحث أن معادلة الردع، من جانب إسرائيل، إزاء الفلسطينيين تستند حتى الآن إلى مركبين رئيسيين:

الأول: مستوى الإنجازات السياسية الذي يتوقعه الفلسطينيون، والإحباط المرتبط بذلك في ظلّ غياب أي تقدّم سياسي.

الثاني: الرد الإسرائيلي الشديد على "الإرهاب" و"حرب العصابات"، الذي يلحق أضراراً واسعة ومستمرة بالمجتمع الفلسطيني.

يمكن أن يكون هذا الاستحصال غير بريء من الغائية، أساساً في ضوء تطورات الحرب على لبنان. لكن جوهر ما يقول به هذا الباحث هو أن أية عملية تسوية مع الطرف الفلسطيني لا بدّ، من وجهة النظر الإسرائيلية، أن تبقى محكومة بقدرة القوة الإسرائيلية، وبخاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك أن المتحكمين بهذه القدرة، من ساسة إسرائيل وعسكرييها على حدّ سواء، غير مقتنعين البتة منذ فشل القمة في كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠ بأن وجهة الشعب الفلسطيني وقيادته المنتخبة والتمثيلية هي صوب التسوية وعقد السلام مع إسرائيل. ولا يهم هنا فيما إذا كان السلام وفق المفهوم الفلسطيني، أو بحسب الإملاءات الإسرائيلية.

و"عدم الاقتناع" هذا هو أحد العناصر التي تسوّغ إسرائيل من خلالها سياستها أحادية الجانب حيال الفلسطينيين على الأصعدة كافة. ومعروف أن هذه السياسة التي تواصل حكومة إيهود أولمرت التمسك بها منذ تشكيلها، بعد أن كان ٢٠٠٥ العام الذي رسّخت فيه إسرائيل بقيادة حكومة أريئيل شارون، لمساً ورؤية، ما اصطلحنا على تسميته بـ "المقاربة الأحادية الجانب" لتسوية النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، وذلك من خلال تطبيق خطة الانفصال عن قطاع غزة وبعض أجزاء من شمال الضفة الغربية، التي سبق أن وضعها شارون واشتبك من أجلها مع حزبه "الليكود"، إلى حدّ الانفصال عنه أيضاً وتأسيس حزب يمين– وسط جديد هو "كديما" (إلى الأمام)، كما اشتبك من أجلها مع اليمين الإسرائيلي المتطرف.

وعلى الرغم مما أحدثته تلك الخطة والسياسة الأحادية الجانب عموماً من تداعيات على المشهد السياسي– الحزبي الإسرائيلي الداخلي إلى الآن، فإن أبرز إسقاطاتهما على المستوى الخارجي تجلّت في ركل ما يعرف باسم "عملية السلام"، من جهة، وفي استمرار تجاهل الطرف الفلسطيني كشريك ذي صلة في المفاوضات، من جهة أخرى موازية ومكملة. وبينما كانت الحجة الرئيسة لهذا التجاهل، قبل ذلك، متخفية وراء شعار "غير ذي صلة" حيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، فإنها سرعان ما أصبحت متخفية وراء شعار "الأداء الضعيف والواهن" حيال الرئيس محمود عباس (أبو مازن). وانسحب هذا التجاهل أيضاً، من بين أمور أخرى، على دور السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب من غزة وشمال الضفة.

وحتى من قبل ظهور نتائج الانتخابات الفلسطينية، وتحديداً في أواخر ٢٠٠٥، ومع اقتراب موعد هذه الانتخابات الفلسطينية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، بدأ الجانب الإسرائيلي بالحديث علناً عن رفض التعامل مع "حماس" في حال فوزها في الانتخابات التشريعية، ورفضه التعامل مع أية حكومة فلسطينية تشارك فيها "حماس". وهددت الحكومة الإسرائيلية الشعب الفلسطيني وسلطته علناً بوقف تحويل المستحقات المالية الفلسطينية من الجمارك والضرائب للسلطة الوطنية ولأية حكومة تشارك فيها "حماس"، واتخذت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي الموقف ذاته علناً.

مع ذلك، لم تكف إسرائيل عن الترويج بأنها ستبقى ترى في السلطة الوطنية الفلسطينية، قبل أي شيء، عنواناً في نزع سلاح الفصائل الفلسطينية، وفي حماية حدودها مع قطاع غزة من القصف الصاروخي المستمر.

كما سبقت الإشارة هناك الآن ارتباطاً بالحرب على لبنان، دعوات إلى العودة لرؤية الجانب الفلسطيني، بسلطته الوطنية وأحياناً بحكومته، شريكاً في "التسويات المطروحة"، وبالأخص "خطة التجميع" لرئيس الحكومة الإسرائيلية وخطة "خريطة الطريق" للرباعية الدولية. وهي دعوات لا تزال في الهامش السياسي الإسرائيلي، حسبما عبّر عن ذلك الكاتب أ. ب. يهوشواع ("يديعوت أحرونوت"، الفاتح من آب ٢٠٠٦)، الذي برّر ذلك بالأهمية القصوى للفصل من ناحية الوعي ومن ناحية سياسية بين المشكلة الفلسطينية وبين المشكلة اللبنانية. وأضاف: "حزب الله وإيران لا يقاتلان من أجل الفلسطينيين. وإنما على العكس، فإن حرب "الجهاد" الأيديولوجية للمتطرفين الشيعة في سبيل "الموت لإسرائيل" و"إعادة اليهود إلى أوروبا"، كما أقوال رئيس إيران، تلحق ضرراً فادحاً بإمكانية حلّ المشكلة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي".

وسواء وجدت هذه الدعوات آذاناً صاغية لدى أصحاب القرار أم لم تجد، فإنها في العمق دعوات تنطلق بصورة رئيسة من رؤية وظيفية للسلطة الوطنية والحكومة الفلسطينية. وهي رؤية تشكل الوجه الآخر من المعادلة التي تسعى فقط إلى بلوغ الغايات المندرجة في خدمة المصالح الإسرائيلية من "عملية السلام".

وللتذكير، فإنه خلال الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، التي ما زالت نتائجها تتردد وتتداعى إلى الآن، برز أن هناك موضوعاً واحداً طغى على ما عداه على الأجندة العامة لمعظم الناخبين، وهو الموضوع نفسه الطاغي على الخطاب الشعبي والحزبي الإسرائيلي، لاسيما في أعقاب فشل محادثات "كامب ديفيد" وإعلان أن "لا شريك" الذي أطلقه إيهود باراك. هذا الموضوع هو: كيف يمكن التخلص من العرب؟ أو على الأقل كيف يمكن التخلص من غالبيتهم؟

وقد أظهرت نتائج تلك الانتخابات ما يلي:

* حزب "العمل" برئاسة عمير بيرتس حاول عبثاً أن يطرح على الأجندة العامة مواضيع (بالأساس اقتصادية– اجتماعية) في غاية الأهمية، لكن هذه المواضيع اعتبرت غير ذات صلة بالنسبة لهواجس غالبية الجمهور ورغباتهم.
* الأحزاب الحريدية ليست لديها تقريباً مثل هذه المشكلة فـ "كل شيء بيد الله" من ناحيتها.
* "شينوي" و"المفدال" ("القومي– الديني") ليسا مؤهلين لطرح وتزعم مثل هذا الحل، ولذلك فقد اختفى الحزب الأول من الخريطة في حين دفع الثاني ثمناً باهظاً.
* الليكود أيضاً، لا يستطيع اقتراح شيء– لا إعادة تقسيم للبلاد ولا ترانسفير للعرب، الذي ما زال يعتبر غير لائق من ناحية سياسية– ما عدا الخيار الأسوأ، وهو: استمرار النزاع وتصعيده.
* اليمين المتطرف، المتجسّد في حزبي "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا، بزعامة أفيغدور ليبرمان) و"هئيحود هليئومي" (الاتحاد الوطني)، يتعهد من جهته باقتلاع غالبية العرب مما يسمى "أرض إسرائيل".
* أما حزب "كديما" فيتعهد بتنفيذ الخيار، الذي يعتبره غالبية المعلقين وعلماء السياسة الأكثر واقعية اليوم، وهو الفصل التدريجي، الذي يخدم بقاء إسرائيل دولة ذات غالبية يهودية.

فشل مدوٍّ لمشروع الشرق الأوسط الكبير

رايس.. السحر ينقلب على الساحر. (أ.ف.ب)

• بقلم: محمد ياغي

من منا لا يتذكر كلمات السيدة كونداليزا رايس، بعد توليها منصب وزيرة الخارجية الأميركية مطلع العام ٢٠٠٥: "سياستنا التي هدفت إلى الحفاظ على استقرار الشرق الأوسط على حساب دعم الديمقراطية والحرية فيه أثبتت فشلها بهجمات ١١ أيلول، ذلك لم يجلب الأمن لنا" ... عقيدة كاملة في طريقة التعامل مع الشرق الأوسط، عمرها الزمني يصل إلى بدايات الحرب الباردة تغيرت وسقطت في لحظات بعد تلك الهجمات، وظهر توجه جديد في الإدارة الأميركية يدعو إلى نشر "الديمقراطية" و"الحرية" في الشرق الأوسط، الذي أصبح "كبيرا"، بشكل مفاجئ، ليشمل معظم الدول الإسلامية بعد أن كان يقصد به العالم العربي منزوعاً منه بلدان المغرب العربي. وقد ترجم هذا التوجه نفسه بانقلاب إستراتيجي في السياسة الأميركية يمكن ملاحظته وقراءته في السنوات الخمس السابقة.

سياسة جديدة اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، تستند إلى فكرة أن نشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي سيؤدي بالضرورة لحل هذا الصراع، وتم ترجمة ذلك بسياسة أميركية نشطة هدفت إلى عزل الرئيس الراحل ياسر عرفات، والسعي لإحداث عملية إصلاح شاملة للنظام السياسي الفلسطيني المتهم بالفساد، ودعم صريح لمبدأ الانتخابات الحرة في كل من لبنان ومصر وفلسطين، وانتقادات صريحة للأصدقاء التقليديين، لم تسلم منها السعودية، أقرب الحلفاء للولايات المتحدة في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، أيضاً، تم رصد مبالغ مالية ضخمة صرفت من خلال مؤسسات مرتبطة بوزارة الخارجية بهدف خلق بدائل سياسية لما هو قائم في المنطقة العربية، وأمكن حتى ملاحظة نوع من التكامل في هذا الجهد مع أوروبا، على الرغم من الخلاف بين الطرفين حول الأسلوب.

كما تمت ترجمة هذا التغير بتبني عقيدة جديدة للأمن القومي الأميركي تم اعتمادها في أيلول العام ٢٠٠٢، وبنيت على مبدأ "الضربة الاستباقية"، والحاجة للقضاء عسكرياً على "محور الشر"، المتمثل بالعراق وإيران وكوريا الشمالية، وتم الشروع بتنفيذ المخطط بالقضاء على نظام صدام حسين، أضعف حلقات هذا المحور، وكمقدمة لمحاصرة إيران وسوريا وإحداث تغير فيهما، إما بتدخل مباشر وإما بدعم عناصر محلية في كلا البلدين، والضغط عليهما، أيضاً، ليتوقفا عن دعم حزب الله في لبنان، بما يفتح الطريق لإخراج لبنان من معادلة الصراع مع إسرائيل، وحصار سوريا، وتقزيم إيران.

مال وإعلام وقوة عسكرية مباشرة في المنطقة ... كل شيء كان معداً ليخدم الهدف الكبير؛ إحداث انقلاب ديمقراطي في الشرق الأوسط بالقوة المباشرة، بالترهيب والترغيب، قبل التوجه لحل "المشكلة الثانوية" في منطقتنا، الصراع العربي الإسرائيلي ... كان المبدأ يعتمد على فكرة يتيمة، يجب تشجيع إسرائيل على التنازل عن الأراضي التي تحتلها، ولا يمكن القيام بذلك إلا بخلق مناخ ديمقراطي في محيطها ... لم يرغب أحد في الإدارة الجمهورية المحافظة برؤية الاحتلال سبباً في استمرار الصراع، وفي وجود أنظمة فاسدة في العالم العربي بنت شرعية وجودها على هذا الصراع، ويمكن فهم ذلك قطعاً بحقيقة أن إسرائيل هي موضوع سياسي داخلي أميركي، مرتبط بالكونغرس والإعلام، وبحقيقة أن إسرائيل لم تخرج يوماً عن مظلة السياسة الأميركية، وهي جزء من منظومة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وليست مجرد حليف تقليدي، وهنالك بفعل ذلك، حدود لما يمكن أن تقوم به أية إدارة أميركية اتجاه إسرائيل، بعيداً عن هذه العوامل.

لكن الرياح لم تجرِ كما خطط لها، وانقلب السحر على الساحر كما يقال ... بدأ ذلك باستقبال القوات الأميركية "المحررة" للعراق بالبارود بدلاً من الورود، وباشتداد المواجهة مع الطرف السني فيه، وقد فرضت الخسائر المتصاعدة في صفوف القوات الأميركية، والفشل في جلب الأمن والاستقرار، والفشل حتى في مجرد إطلاق عملية إعادة إعمار للعراق، ناهيك عن جلب الديمقراطية له، على الإدارة الأميركية التحالف مع أحزاب شيعية معروفة بولائها التاريخي لإيران، وبدلاً من محاصرة النظام الإيراني وإحداث تغيير فيه، أصبحت إيران هي التي تحاصر القوات الأميركية من دون أن يكون لها بالضرورة جيش في العراق، وشجعها ذلك على رفض أي مشروع يحرمها من القدرة على امتلاك التكنولوجيا النووية، وشجع ذلك سوريا على التمرد وعدم الخوف من تورط عسكري أميركي مباشر ضدها، وبدلاً من توقف سوريا وإيران عن دعم حزب الله، أصبح الأخير جزءاً من الكنز الإستراتيجي الذي يعزز صمود هذه الدول، وقوة إضافية ضاغطة على الولايات المتحدة في المنطقة برفضه تنفيذ القرار ١٥٥٩، الذي يطالب حكومة لبنان ببسط سيطرتها على الجنوب، وتجريد الحزب من سلاحه ... وقد ترافق ذلك بالتأكيد، مع نجاح جديد لمعسكر إيران – سوريا، وهو نجاح حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، وأصبح محور إيران ممتداً من الخليج العربي وحتى شاطىء غزة.

السقوط المدوي للمشروع الأميركي، والفشل الذريع لمبدأ نشر الديمقراطية عبر فوهة المدفع، بما خلفه ذلك من نجاحات غير مسبوقة للمحور الإيراني، تطلب بالتأكيد تغييراً في التكتيك والإستراتيجية ... هنا، يمكن فهم دلالات تصريحات كونداليزا رايس برفضها الدعوة الدولية لوقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، "نريد رؤية وقف إطلاق نار في ظل شرق أوسط جديد، وليس عودة واهية للشرق الأوسط القديم" ... هي بالتأكيد محاولة للعودة للشرق الأوسط القديم، حيث الاستقرار على حساب الديمقراطية، والأمن على حساب الحرية، وحيث التحالف مع الأنظمة الأشد قمعاً وانغلاقاً وفساداً ... لكنها، عودة إلى المجهول أيضاً ... هي عودة مطلوب فيها القضاء على حزب الله و"حماس" بعمل عسكري لإضعاف سوريا وإيران، وقد يتطلب ذلك حرب طوائف جديدة في لبنان بعد حرب إسرائيل عليه ... تماماً مثلما يجري في العراق ... سنة وشيعة ... ليس مهماً أعداد الضحايا، والبنى التحتية المدمرة، ليس مهما أن يقال إن الولايات المتحدة عادت لتحمل الأنظمة القمعية على أكتافها، فدورها مهم ومطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما يفسر خروج هذه الأنظمة عن صمتها لتنتقد حزب الله، إنها الرغبة ليس للخلاص من حزب الله، وليس سعياً لوقف النفوذ الإيراني فحسب، بل الرغبة المستميتة لديها في الحفاظ على الوضع السابق، حيث يسمح لها بأن تعود لامتلاك الهواء الذي يتنفسه الناس، من دون أن تشكك الولايات المتحدة – الحليف– بشرعية وجودها عبر مطالبتها بحريات أكثر، وبانتخابات لا تريد أن تسمع بها.

إن تفجير المنطقة، ومحاولة إعادتها لما كانت عليه قبيل الاحتلال الأميركي للعراق، هي عملية مغامرة وغير محسوبة، ولن يكتب لها النجاح، فالعنف لا يولد إلا عنفاً، والموت والدمار يولدان كراهية لا يمكن السيطرة عليها، وبديل حزب الله في لبنان و"حماس" في فلسطين، في حال استمرار الحرب، ليس معسكر المعتدلين الذي تريده الولايات المتحدة، بل ربما مجموعات متطرفة على طريقة "القاعدة".

ملاحظات سريعة حول تفاعلات الحرب وتصدع الرأي العام الإسرائيلي

• بقلم: عوض عبد الفتاح

لم تشكل في يوم من الأيام أخلاقية أو عدالة أية حرب شنتها إسرائيل ضد العرب والفلسطينيين معياراً لموقف المجتمع الإسرائيلي منها، بما فيه الطبقة السياسية والنخب المثقفة. كان على الدوام عامل الربح والخسارة هو الذي يلعب الدور الأساسي في تشكيل الموقف العام. والمقصود بالخسارة؛ الخسارة العسكرية والمادية والسياسية، وعلى مستوى صورة إسرائيل في العالم.

الحرب العدوانية الواسعة التي تشنها إسرائيل على لبنان، منذ ١٣ تموز الماضي، هي الثانية التي تشنها على المنطقة منذ العام ٢٠٠٠، والتي لا تزال في ذروة وحشيتها المتمثلة في العدوان وفرض الحصار على قطاع غزة والعديد من المدن والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية.

وكانت تمكنت النخبة السياسية الحاكمة وشبه الرسمية من إقناع الإسرائيليين أو تضليلهم بأن سبب شن العدوان على الفلسطينيين هو رفضهم لأسخى عرض قدمته للفلسطينيين، ما يعني أنهم غير معنيين بالسلام، بل يهدفون إلى تدمير دولة اليهود، الأمر الذي اقتضى اعتماد كل وسائل الحرب الفتاكة التي تعتمد ضد جيوش نظامية جرارة. فمنذ حوالي ستة أعوام، لا تغيب الطائرات والسفن الحربية والدبابات والمدفعية الثقيلة عن بحر قطاع غزّة وبرّه وسمائه. لقد نجحت حكومة إيهود براك آنذاك في تمرير روايتها لفشل قمة كامب ديفيد الثانية. وتلقفها ليس الجمهور الإسرائيلي فحسب، بل جرفت معها كل اليسار الصهيوني، باستثناء أصوات ضائعة. وعندما اضطرت حكومة شارون إلى إخلاء قطاع غزة من المستوطنات والجيش، تنفيذاً لخطة تتحايل على المطالب الفلسطينية الأساسية بخصوص الحل، وهي خطة هدفها الجمع بين نزعة التوسع وعقلية الفصل العنصري، وعندما اكتشفت أن هذه الحيلة لم تنطل على الفلسطينيين، وأنهم لن يسمحوا لها بأن تَمرّ، عادت حكومة إسرائيل لتجدد الحرب على أهالي غزة وغيرها من مدن الضفة، بأشكال أكثر وحشية.

قد يقول قائل إن السلوك الفلسطيني؛ سواء من "حماس" أم من السلطة، وغياب الإستراتيجية الموحدة، واعتماد أساليب نضال غير معقولة، كلها تشجع المجتمع الإسرائيلي على التماسك، وتحول دون بروز معارضة جدية وواسعة للحكومة الإسرائيلية. قد يكون هذا صحيحاً جزئياً، ومن الصحيح أن حركة التحرر الوطني ينبغي أن يكون لها برنامج سياسي وإستراتيجية كفاحية تستطيع أن تضعف الخصم من الداخل، وتُجند أوسع جبهة عالمية إلى جانب نضالها. والحقيقة التي يجب أن يتذكرها الجميع هي أن حكومة إسرائيل، بيمينها ويسارها، لن تغيّر من موقفها فيما لو جاء طرف فلسطيني وطرح مطالب الحدّ الأدنى، بل أقل من ذلك، إذا لم تكن هناك مقاومة، ولكن مقاومة تقوم على برنامج سياسي موحد وإستراتيجية نضال موحدة، تأخذ في الاعتبار ميزان القوى ومعطيات الوضع الدولي الراهن.

في لبنان تعود القصة على نفسها

لا يزال المجتمع الإسرائيلي، حتى اللحظة، ملتفاً بغالبيته حول حكومته في حربها العدوانية ضد المقاومة اللبنانية. لقد استطاعت الحكومة الحالية أن تظهر المقاومة اللبنانية كتهديد لوجود إسرائيل، مع أن خطاب حزب الله المعلن، وعلى لسان أمينه العام حسن نصر الله، لم يتحدث سوى عن مزارع شبعا، وعن تحرير الأسرى، وانتهاك أجواء لبنان المستمر، وعن وقوفه إلى جانب نضال الفلسطينيين من أجل إنهاء الاحتلال لأرضهم وإقامة دولتهم المستقلة. فمثلما حشّدت حكومة بيغن – شارون العام ١٩٨٢ المجتمع الإسرائيلي لشنّ حرب شاملة على كل لبنان بسبب مقتل السفير الإسرائيلي في بريطانيا على يد فصيل فلسطيني هامشي، كررت قبل شن الحرب الحالية على لبنان الرواية نفسها والتبرير نفسه، وجعلت من قيام المقاومة اللبنانية باستهداف هدف عسكري إسرائيلي أدى إلى قتل ثمانية جنود وأسر اثنين آخرين، ذريعة لشن هذا العدوان الوحشي الواسع. وأظهرت المسألة وكأن الدخول في هذه الحرب مسألة حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل.

تظاهرات.. وصواريخ في إسرائيل. (أ.ف.ب)

ليس مؤكداً أن المجتمع الإسرائيلي يرى في هذه الحرب مسألة حياة أو موت كما يعرضها السياسيون، إنما هي بالنسبة للذين يقطنون في الشمال مسألة الشعور بالأمان، أما بالنسبة لبقية المجتمع الإسرائيلي، وبالتحديد النخب السياسية والعسكرية، فهي مسألة تمسّ هيبة إسرائيل وغطرستها، باعتبارها الدولة أو الجيش الذي لا يقهر. وهي أيضاً، بالنسبة لبعض المسؤولين، مسألة تتعلق بمستقبلهم الشخصي.

إن الحملة التعبوية القومية شديدة الغلو، واعتماد كل المفردات المؤثرة، مثل "حرب وجود"، و"حرب على البيت"، وغيرها من المفردات التي تستثير الخوف والحمية للدفاع عن "الوطن" التي تعتمدها الحكومة ووسائل الإعلام الإسرائيلية التي تجندت بالكامل في المعركة على حساب المهنية، جعلت من كل من لا يلتحق بصفوف القبيلة الإسرائيلية منبوذاً، بل خائناً.

هكذا في كل حرب، تبدأ بالإجماع ثم يبدأ التصدع، بعد أن يتكشف عجز الجيش عن تحقيق نصر سريع على شعب أو حركة مقاومة تدافع عن أرضها بإرادة وعزيمة تفوق إرادة المحتل والمعتدي.

وإذا كانت مظاهر التصدع ومظاهر الفشل في تحقيق أهداف العدوان على لبنان قد بدأت تظهر، بعد مجزرة قانا الثانية، فإن عملية التصدع الحقيقية ستظهر وستتسع بفعل فشل الجيش والحكومة في تحقيق أهداف لم يكن بالأصل ممكناً تحقيقها، نظراً لقوة تنظيم المقاومة، ناهيك عن عدم وجود سبب معقول لشن عدوان شامل وواسع على بلد وتدميره.

إن الأيام القادمة ستشهد تجليات أوسع لمعارضة الحرب حتى من الذين أيدوا الردّ على عملية حزب الله، ولكن ليس بالحجم الذي اتسم به. إن من قضوا ثلاثة أسابيع في الملاجئ في شمال البلاد (حوالي مليون وأكثر) كانوا ينتظرون أن تكون النتيجة سحق حزب الله والتخلص كلياً، وإلى أمد طويل، من تهديد الصواريخ.

كما أن هؤلاء سيكتشفون أيضاً، كما جاء في مقال للصحافي دانييل بن سيمون (هآرتس ٢٠٠٦/٧/٣١) تحت عنوان "حرب طبقية"، أن لا هذا الهدف تحقق، ولا الوضع الاقتصادي تحسّن بل ازداد تدهوراً. وقد أشار في مقالته إلى الفوارق الطبقية التي كشفتها هذه الحرب في المجتمع الإسرائيلي. وقال، إن من بقي في الملاجئ في الشمال هم من لم يتمكنوا اقتصادياً من الهروب إلى وسط البلاد وجنوبها والنوم في الفنادق أو لدى الأقارب.

وأضاف "في هذا الإطار، إن هدف الحرب اللبنانية الثانية ليس تحسين الوضع الأمني فقط، ولكن أيضاً من أجل تحسين الوضع الاقتصادي. إن نتائج هاتين الحملتين ستسد مصير مهندسيها، وإن الخطة الرئيسية لليوم التالي للحرب ستقرر المصير السياسي لإيهود أولمرت، الذي أصبح رئيساً للوزراء بسهولة يصعب تحملها، والذي أقدم على مقامرة لم يتجرأ عليها سابقوه".

وأنهى دانييل بن سيمون مقالته، قائلاً: هناك تناقص في إيمان الجمهور في الحرب، وإن المزاج السائد بين مواطني الشمال الذين يقبعون في الملاجئ يشير إلى أن صبرهم بدأ ينفد.

ومن مظاهر الاعتراض أيضاً، قيام ٦٠ كاتباً وأديباً شاباً بتوقيع عريضة يطالبون فيها بوقف الحرب، وجاء في العريضة "لا يوجد شك بحق إسرائيل بالدفاع عن نفسها في وجه اعتداء يمس بسيادتها ومواطنيها. ولكن استعمال قوة غير متناسبة، خصوصاً ضد المدنيين، ليس دليلاً على العظمة وقوة الردع. بالعكس، إنها تعبير عن الهستيريا وفقدان القدرة على التمييز بين تهديد عيني وبين خطر وجودي".

ومما يؤكد نظرية أن المجتمع الإسرائيلي لا يتحرك إلا بعد الخسارة، جاء في العريضة أنهم اعتقدوا في الأيام الأولى أن الحرب ستكون قصيرة، وأنه الآن "تظهر صور تذكر بالأيام المظلمة لعملية "سلامة الجليل" التي حظيت في بدايتها بإجماع واسع" .. هذا ما بدأ يكتبه بعض الإسرائيليين.

إن القيادة السياسية العسكرية الإسرائيلية تعيش حالة إحباط وشعور بالفشل، على الرغم من الدمار الهائل الذي ألحقته بشعب لبنان والمجازر المروعة التي ارتكبتها على أرض هذا البلد العربي المقاوم، وهي تحاول فيما تبقى من أيام قبل التوصل إلى وقف إطلاق النار، أن تحقق بعض الإنجازات العسكرية، مثل هدم تحصينات حزب الله بعمق كيلومترات على طول الحدود اللبنانية، بعد أن كان الهدف في بداية الحرب، سحق حزب الله، وخلق فتنة داخلية، واستعادة قوة الردع الإسرائيلية لتكون درساً للمقاومة اللبنانية والفلسطينية وسوريا، ولكل العرب. ولكن معطيات واقع المعركة التي دارت على أرض لبنان، أفرزت نتائج عكسية وسيكون لهذه النتائج (صمود المقاومة وفشل قوة الردع الإسرائيلية) آثار وخيمة بالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية العسكرية اتجاه العرب والفلسطينيين، وهذا ما يؤرق النخبة السياسية – العسكرية الإسرائيلية، التي ستحاول أن تنتزع بعض المكاسب؛ سواء عبر الضغط العسكري أم عبر المفاوضات السياسية. وإلا، فإن صورة من شنوا هذه الحرب الإجرامية ستهتز أمام مجتمعهم.

بين حربي ١٩٨٢ و٢٠٠٦

الجيش الإسرائيلي ... آفاق وإخفاقات

بقلم: واصف عريقات

تظهر حرب لبنان (تموز ٢٠٠٦)، بين مقاتلي حزب الله والجيش الإسرائيلي، التناقضات بين القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية من جهة، وكذلك بين الجنرالات والقادة العسكريين أنفسهم من جهة أخرى، كما امتدت تداعيات هذه الحرب لتطال الولايات المتحدة الأميركية، التي تحدثت وزيرة خارجيتها كونداليزا رايس عن شرق أوسط جديد، وباتت محرجة أمام حلفائها والمجتمع الدولي بسبب دعمها اللامحدود لإسرائيل، وتشجيعها العدوان على لبنان.

فهذا العدوان لم يسفر، في أبرز مظاهره، سوى عن خسائر فادحة في أرواح المدنيين الأبرياء، وتدمير شامل لأجزاء واسعة من لبنان، في وقت نفد فيه الوقت قبل أن تحقق العملية العسكرية الإسرائيلية أياً من أغراضها الرئيسية، بل على العكس، ازدادت الأمور سوءاً وتعقيداً، فالأمن القومي الإسرائيلي في خطر، وحدود إسرائيل باتت غير آمنة، والحروب الاستباقية "لمنع تنامي قدرات الخصم" أصبحت غير مجدية، والذراع الطويلة لم تعد تقتصر على الإسرائيليين، في وقت أصبحت فيه صواريخ حزب الله تدك العمق الإسرائيلي. أما قوة الردع الإسرائيلية، فأصبحت مثار شك وتساؤل، وانتهى عهد التفوق بالسلاح والإمكانات أمام تفوق إرادة المقاومة والصمود.

عملية "سلامة الجليل"!

ويبدو ما سبق مهماً عندما نأخذ بعين الاعتبار أن الجيش الإسرائيلي، وتبعاً لقدراته وإمكانياته القتالية، يصنف كرابع قوة في العالم، وقد استخدم هذه الإمكانيات ضد الجيوش العربية في حروب غير متكافئة، ما أتاح له تحقيق الانتصارات السريعة؛ فجاءت حرب لبنان (الاستباقية) في عملية "سلامة الجليل" في العام ١٩٨٢، ضد قوات منظمة التحرير الفلسطينية واجتياح الجنوب، وصولاً إلى حصار بيروت، بهدف الاتصال بالسند "الوهمي"، المتمثل حينذاك بـ "الكتائب" من وجهة نظر إسرائيل، ليتم مع محاصرة بيروت، فرض نظام جديد في لبنان، إضافة إلى الوصول إلى طريق بيروت – دمشق عبر الجبل، وكذلك مطار رياق في البقاع.

جاءت هذه الحرب دليلاً على نهاية عهد الآمال الكبرى المعقودة على استخدام القوة العسكرية، كما تحطمت مقولة أن اسم "الجيش الإسرائيلي" وحده كفيل بانهيار المعنويات المقابلة، فهي أيضاً اعتبرت أكثر الحروب السابقة مثاراً للخلاف في أوساط الرأي العام الإسرائيلي، لاسيما أنها كانت تسعى لتحقيق أهداف واسعة بالنسبة للذين بادروا إليها. فقد خططوا كي تنفذ هذه العملية (كعملية محدودة) تستغرق ٤٨ ساعة، كما أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية، آنذاك، (مناحيم بيغن) أعضاء حكومته، وذلك تحت اسم عملية "سلامة الجليل"، ثم تغير اسمها إلى حرب لبنان (بسبب صمود المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين ثلاثة أشهر، إضافة إلى حجم الخسائر في الجانب الإسرائيلي)، وبهذا انتفى مفهوم الحرب الخاطفة (blitzkrieg). وعلى الرغم من محاصرة الجيش الإسرائيلي، للمرة الأولى، عاصمة عربية (بيروت)، ثم اجتياحها بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين منها، فإنه لم يخرج منتصراً أو حاملاً للاتفاقيات كما يشتهي. وبحسب تقويمات الخبراء الإسرائيليين (كتاب إسرائيل وتجربة حرب لبنان)، فقد كانت فعلاً اختباراً لقدرة الجيش الإسرائيلي، لاسيما على صعيد مواضيع عسكرية عامة، وكذلك المبادئ الحربية الأساسية: السيطرة والقيادة، العمل القيادي على مستوى الأركان، آلية اتخاذ القرار، كما اختبرت القيم العسكرية، كالمعنويات، والمبادئ المستقلة، والعدوانية، والتربية على القيم، والتنفيذ بلا قيد، وأبرز هذه التقويمات هو المتعلق بالفجوة بين قدرة الضباط في الميدان (من رتبة قائد الفصيلة حتى قائد اللواء) وبين ضباط الأركان. واتضح أن القادة حتى مستوى قائد لواء لبّوا بصورة عامة متطلبات الحرب، في حين أن قادة الأركان لم يكونوا على مستوى التوقعات، باستثناء حالات منفردة. ولم يكن سلاح الجو في حال أفضل في تلك الحرب، فعلى الرغم من محافظته على نقاء الأجواء، وتدمير الصواريخ (السورية) المضادة للطائرات، وكذلك تدمير البنى التحتية، والأهداف الحيوية، ومواقع محتملة لقوات المقاومة الفلسطينية، فإنه اتهم بالتقصير في مجال التعاون مع الأسلحة البرية، وتقديم الإسناد اللازم لها.

وتعرضت مقولة "الجيش الأسطوري الذي لا يقهر" للنقاش والجدل

قصف مدمر لقرية عيتا الشعب. (أ.ف.ب)

الجيش الإسرائيلي.. خسائر لم تكن بالحسبان. (أ.ف.ب)

والاستهجان، وبخاصة بعد الانسحاب من بيروت، وتنفيذ مجزرة صبرا وشاتيلا، التي أدخلت الجيش الإسرائيلي في "أزمة أخلاق" أمام العالم، كما تم تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية بعد اتهام الجيش بالتقصير والفشل في تحقيق الأهداف وتضليل القيادة السياسية، وكانت أولى ثمرات هذه اللجنة وقراراتها إخضاع القيادة العسكرية وعملياتها لمراقب الدولة ولجنة الخارجية والأمن. كما فشل الإسرائيليون في تنفيذ اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ مع اللبنانيين، وكذلك فشلت تجربة إنشاء جيش لبنان الجنوبي، وإقامة منطقة عازلة في الجنوب، وفي نهاية المطاف أجبر الجيش الإسرائيلي على الانسحاب.

حرب مثيرة للجدل

وبين هذا وذاك، كانت الانتفاضة الأولى (الحجر) ثم جاءت الانتفاضة الثانية (الأقصى)، ووجد الجيش الإسرائيلي نفسه في مواجهة دائمة ضد شعب مقاوم، ومجموعات فدائية متحركة أرهقته على الرغم من بطشه وفتكه، وهو يكابر في الاعتراف بحقيقة عدم إمكانية تحقيق الانتصار في هذه المعركة المتواصلة. وفيما كان هذا الجيش يعاني من كل ما سبق، جاءت عملية أسر الجندي في قطاع غزة (الوهم المتبدد)، واستمرار إطلاق الصواريخ الفلسطينية على أهداف إسرائيلية على الرغم من الحصار المفروض على قطاع غزة، وتصعيد عمليات البطش في القطاع، كما هو الحال أيضاً في الضفة الغربية، في ظل تسلم قيادة سياسية حديثة العهد وقليلة التجربة لدفة الحكم في إسرائيل، لكنها تمارس هواية تقليد شارون والقادة السابقين في إصدار قرارات القتل والتدمير. وفي وضع كهذا، جاءت عملية أسر الجنديين في جنوب لبنان (الوعد الصادق)، لتزيد الأمر تعقيداً من حيث توجيه ضربة جديدة لهيبة الجيش الإسرائيلي، فتدنت معنويات جنوده، وتراكم مزيد من المقومات التي تعزز إمكانية الصمود في وجهه، بل وإلحاق الهزيمة به وبمخططاته.

وربما تكون حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنان ضد قوات حزب الله أكثر الحروب إثارة للجدل داخل إسرائيل، التي أظهرت إمكانياتها "اللامحدودة" وتفوقها الجوي والمدفعي والصاروخي، أداءً ميدانياً بطيئاً ومقيداً ممزوجاً بالتوجس من المواجهة مع قوات حزب الله، لاسيما أنه جزء من النسيج اللبناني الوطني، وبالتالي أصبح الجيش الإسرائيلي عاجزاً عن تحقيق أهدافه، ولعلها المرة الثانية التي يفقد الجيش الإسرائيلي فيها عنصر المفاجأة (الأولى كانت يوم حرب تشرين العام ٧٣ عندما تم اقتحام خط بارليف)، حيث بات يتعامل برد فعل، وأجبر على دخول المعركة مبكراً قبل استكمال التحضيرات اللازمة، مع الافتقار إلى تقدير لقوة حزب الله القتالية، حسب اعتراف مسؤولين إسرائيليين. وبذلك، حرم الجيش من ميزات المباغتة، لكنه اندفع في تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، وتدمير البنية التحتية للبنان، وقتل المدنيين الأبرياء، كما تم تشريد أعداد كبيرة من قراهم ومدنهم، في محاولة لتأليب الشارع اللبناني ضد حزب الله، وتحميله المسؤولية. وفي ضوء الفشل في تدمير قدرات حزب الله الصاروخية والقتالية، توجه الجيش الإسرائيلي نحو الاجتياح البري، لكن بأسلوب مختلف عن اجتياح العام ١٩٨٢ ضد القوات الفلسطينية، لاسيما من حيث عدد القوات المستخدمة (١٠٠ ألف ويزيد في العام ١٩٨٢)، في حين تم الزج الآن بلوائي جفعاتي وجولاني + ٥٠٠٠ احتياط)، ثم تم استدعاء المزيد (٣ فرق)، وهناك من يتحدث عن استدعاء ٥٠ ألفاً.

ويلاحظ أن الجيش الإسرائيلي لم يستخدم، هذه المرة، أسلوب الهجوم الشامل والاندفاع السريع. ففي حين تم خلال حرب ١٩٨٢ بناء رأس جسر عند الرميلة، شمال صيدا، في الأيام الأولى للقتال، ووصلت القوات الغازية إلى صور وصيدا والزهراني والدامور وخلدة عند مدخل بيروت الجنوبي براً وبحراً، في الوقت نفسه الذي وصلت فيه هذه القوات إلى سهل البقاع وجزين وظهر البيدر عند المديرج (طريق بيروت – دمشق الرئيسية) مع إنزالات جوية على التلال الوسطى، كما تم قصف الصواريخ السورية والقوات المنتشرة في البقاع وظهر البيدر والجبل وجزين في منطقة الرادار وخلدة والمصنع الحدودية، فإن الجيش الإسرائيلي يستخدم الآن أسلوب "المدحلة" في التقدم، من قرية إلى قرية. ولتجنب المواجهة المباشرة مع مقاتلي حزب الله، شق هذا الجيش باستخدام الجرافات طرقاً التفافية، وحاول بناء رأس جسر لقواته في مثلث (مارون الرأس – عيترون – بنت جبيل) فجوبهت هذه القوات بعمليات نوعية وجريئة (كمائن) وتكتيكات أذهلت قياداتها (منها قتل عناصر الاستخبارات، وإسقاط طائرة الهيلوكبتر)، وتكبد الغزاة خسائر جسيمة في الأرواح (١٨ قتيلاً وعشرات الجرحى)، ما أحرج القادة العسكريين وأربك القادة السياسيين، وأخذوا يتحدثون عن جندي "مجرب" في لبنان، وآخر "حديث العهد"، وهي مقولات تساق كجزء من ذرائع الفشل، التي عكست نفسها على مناقشات قادة إسرائيل أثناء اجتماع المجلس الأمني المصغر يوم الخميس ٢٠٠٦/٧/٢٧، حيث اتخذ المجلس قرارات ظاهرها "خفض سقف الأهداف العسكرية"، وتكثيف الغارات الجوية (قصف تمهيدي/ تدميري) لتسهيل عملية تقدم القوات البرية، والتحدث عن بناء منطقة أمنية خاصة (بدلاً من منطقة عازلة)، واستدعاء المزيد من الاحتياط، والتصريح بعدم استهداف أو ضرب سوريا أو المدنيين اللبنانيين.

وكان أولمرت صرح قائلاً: "لن نوقف هذه الحرب إلا بتحقيق أهدافها"، فيما قال شمعون بيريس: "هذه الحرب ونتائجها تعتبر مسألة حياة أو موت لإسرائيل". وفي تصريح له، قال وزير الدفاع عمير بيرتس: "تكبدنا خسائر فادحة، ولكن عزيمتنا لن تنكسر". وهذا يعني أن إسرائيل ستسعى بكل جهد من أجل ترجمة هذه التصريحات على أرض المعركة، فإن لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ستتواصل الحرب وستطول حتى تحقق الأهداف المعلنة المتمثلة في إبعاد قوات حزب الله ونزع سلاحه ومنع إطلاق صواريخه، وتطبيق القرار ١٥٥٩، وبسط سلطة الدولة والجيش اللبناني على الجنوب، والأهداف غير المعلنة المتمثلة في ضرب "التحالف الشيعي" اللبناني – السوري – الإيراني، وهذا خيار مكلف بشرياً ومادياً لإسرائيل. ويمكن القول إن القتال الذي يدور الآن، بهذه الطريقة البطيئة، وعلى مراحل، لا ينفي إمكانية أن يكون عبارة عن مرحلة استطلاع قوة الخصم بالقوة، أو تضليل للأسلوب القادم من الحرب (فالحرب خدعة)، كما أنها تعتبر مرحلة استكمال التحضيرات وحشد القوات والإمكانيات للمعركة، وربما تلجأ إسرائيل من جديد للحرب الشاملة والاندفاع السريع عبر محاور متعددة، وبخاصة بعد تجهيز قوات الاحتياط، بحيث تسعى من وراء ذلك إلى مزيد من السيطرة على الأرض، للتفاوض على ترتيبات أمنية مقابل انتشار الجيش اللبناني وقوات حفظ (فرض) السلام في الجنوب.

سيناريوهات الحرب

وإن صح هذا التحليل، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن العمل العسكري ترجمة لهدف سياسي، وأن أهداف العملية العسكرية في لبنان أبعد من الأهداف الإسرائيلية المعلنة (الشرق الأوسط الجديد، بحسب الرؤية الأميركية)، تقابلها مواقف لبنانية "متعددة المشارب"، ومآرب سورية وإيرانية، منها ما يبقى تحت سقف التمنيات، ومنها ما هو قابل للتنفيذ، فإن الأمر المؤكد –حسب مجريات القتال– أن سيناريوهات الحرب التي أعدت مع بداية القتال ليست هي التي تنفذ على الأرض، لأنه لم يكن بحسابهم أو توقعاتهم هذا الصمود (على الرغم من حجم الدماء والدمار على الجانب اللبناني) ... ولذلك، ثمة سيناريوهات عدة للحرب، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

▪ **السيناريو الأول:** استمرار القوات الإسرائيلية في السعي لإقامة الشريط الحدودي، بعمق بضعة كيلومترات (٧ – ١٠ كم أو أكثر إن استطاعوا)، أو أن يشمل عدداً من القرى لتجنب تحديد المساحة بالكيلومترات لأنها أقل كثيراً من مستوى الطموح، على أن يمتد على عرض الحدود اللبنانية مع شمال فلسطين، كما يمتد باتجاه الشمال الشرقي من جنوب لبنان عند راشيا الوادي القريبة من الحدود السورية، ودير العشاير التي تبعد عن دمشق بين ٤٠ – ٤٥ كيلومتراً، إلا أن هذا الشريط لا يفي بالغرض الأمني، ولا يبعد خط قوات حزب الله وصواريخه كثيراً، لكن توجد له أغراض سياسية بعيدة المدى تراهن عليها إسرائيل بعد إحلال قوات دولية، وتشكل أرضية تفاوضية تركز أساساً على الخسائر الجسيمة التي لحقت بالمجتمع اللبناني، إضافة إلى احتلال الأرض، والإفرازات التي ستنجم عن هذا الوضع. بيد أن حزب الله سيسعى هو الآخر للمحافظة على زخم القتال في هذا الشريط، وتحويله إلى منطقة قتل للجنود الإسرائيليين، لا يستطيعون معها البقاء على الأرض.

▪ **السيناريو الثاني**: قبول إسرائيل بوقف إطلاق النار (بقرار من مجلس الأمن) حيثما يتواجد الجنود الإسرائيليون (وهذا يتم بتواطؤ ما) مع نية مبيتة لاستثمار "الفوز" والتمدد إلى مناطق إضافية، كما فعلت في حروبها السابقة (تجربة القنيطرة)، وكذلك خلال عملية اجتياح لبنان العام ١٩٨٢، حيث أعلن عن وقف إطلاق النار حينذاك يوم ١١ حزيران، ولم تكن إسرائيل قد أطبقت الحصار على بيروت، لكنها فعلت ذلك في ظل وقف إطلاق النار، وتمددت إلى مناطق خلدة والشويفات وكفر شيما، واتصلت بالقوات اللبنانية (الكتائب) في المنطقة الشرقية من بيروت، وكذلك إلى سوق الغرب وعالية في الجبل، والطريق الرئيسية بيروت – دمشق عند المديرج وظهر البيدر، وإلى سهل البقاع وقرب الحدود السورية – اللبنانية. وخلال ذلك، واجهت القوات الغازية مقاومة فلسطينية لبنانية شرسة، وبخاصة في موقع مثلث خلدة، الذي دمر فيه عدد من المجنزرات الإسرائيلية، وتم الاستيلاء على عدد آخر. وفق هذا السيناريو، ينهار وقف إطلاق النار، عندما يبدأ "مسلسل الخرق والوقف"، وهو استمرار للقتال بوجه آخر.

▪ **السيناريو الثالث**: مواصلة المغامرة العسكرية، ودفع مزيد من القوات البرية، بعمق أكبر من الشريط الحدودي، مع تنفيذ أسلوب تجاوز قوات حزب الله، والعزل والتطويق، ظناً من الإسرائيليين أن مقاتلي الحزب أرهقوا، ومحاولة السيطرة على المنطقة المستهدفة، التي تريدها إسرائيل خالية من حزب الله، وبحيث ترافق ذلك عمليات إنزال، كتلك التي نفذت في بعلبك (مستشفى الرحمة)، مع محاولة اختطاف أو قتل قادة ومقاتلين من حزب الله، لاستعادة الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين، والثقة بقياداتهم.

▪ **السيناريو الرابع**: تصدير الأزمة إلى خارج الساحة اللبنانية، حيث عمدت إسرائيل، مؤخراً، إلى التحرش بالسوريين من خلال قصف منطقة المصنع الحدودية، والطريق الواصلة بين بيروت ودمشق عند الحدود، والإنزال على المستشفى في بعلبك، وقصف جسر عرقا في عكار والمؤدي إلى طرابلس، وكلها مناطق قريبة من الحدود السورية، ولكنها في الوقت ذاته باتت مسرحاً لعمليات قتالية، وبخاصة أن الجيش السوري في حالة استنفار، وطيرانه الحربي لا يفارق الجو ... وبهذا، تكون المفاوضات المطلوبة هي بين إسرائيل وسوريا، بدلا من حزب الله.

(أ.ف.ب)

(أ.ف.ب)

حقائق وملاحظات أولية

ويبقى باب الاحتمالات مفتوحاً على مصراعيه، إذ أن كل المؤشرات والمعطيات الراهنة تفيد بأننا أمام حرب طويلة ومفتوحة، ولكن عند تقييم هذه الحرب تبرز الحقائق التالية:

١– إسرائيل قوية وجيشها قوي، تعوّد على الحروب النظيفة، قصف وتدمير للخطوط الدفاعية، ثم تقدم وهجوم للقوات البرية، وانسحاب بالمقابل، وإخلاء الخطوط الدفاعية، وشل القدرة على تنفيذ هجوم معاكس، وبذلك تنتصر إسرائيل، لكن منذ حرب لبنان في العام ١٩٨٢ مع القوات الفلسطينية واللبنانية، والآن في هذه الحرب مع حزب الله، يتعاطى الجيش الإسرائيلي مع قوات مقاومة، عمقها شعبها، ومسلحة بالإرادة والتصميم على الصمود والتصدي، تقاتل مجموعات صغيرة متحركة، ترهق العدو وتوقع الخسائر في صفوفه وتجبره على الانسحاب، وتستعيد الأرض.

٢– إمكانية إلحاق الهزيمة بهذا الجيش الذي "لا يقهر" واردة أكثر من أي وقت مضى، فصمود المقاومة في فلسطين، وفي لبنان، وتدمير البارجة الحربية المتطورة (ساعر)، وتدمير دبابات "ميركافاه" الحديثة، وإخفاق الأجهزة الأمنية والاستخبارية بتقدير حجم قوات حزب الله، واستمرار قصف الصواريخ من قطاع غزة ولبنان، على الرغم من التفوق الجوي والمدفعي الإسرائيلي، كلها تدلل على ذلك، إضافة إلى التردد الواضح والتناقضات في التصريحات الإسرائيلية، والإعلان عن الأهداف وسير المعارك والتراجع عنها.

٣– التأكيد على مبدأ "ما أسهل أن تبدأ الحرب، وما أصعب أن تنهيها"، فإسرائيل "السابقة" التي تعودت على اعتبار أجوائها وحدودها مصانة من الاعتداءات غير إسرائيل اليوم، التي تقصف بالصواريخ الفلسطينية واللبنانية كل يوم، ويتعرض جنودها للأسر، فضلاً عن المواجهة المباشرة مع الجيش الإسرائيلي والصمود فيها.

٤– أبرزت الحرب للعالم "أخلاقيات" الجيش الإسرائيلي، من قتل للأطفال والنساء والشيوخ بالقذائف المنثارية والفسفورية، وهدم البيوت فوق رؤوسهم، وحجم الدمار الذي ألحقه بالبنية التحتية، حيث بات كثيرون يعتبرون سلاح إسرائيل "سلاح انتقام"، في حين نجح حزب الله والفلسطينيون في إظهار سلاحهم كسلاح ردع ودفاع عن النفس.

٥– أظهرت الحرب الفرق بين الإعلام الإسرائيلي واللبناني، ففي حين جاء الإعلام اللبناني صادقاً، يتحدث عن واقع الحال، كان الإعلام الإسرائيلي ما زال يضلل ويخادع (الإعلان عن جرح أو قتل الشيخ حسن نصر الله، تدمير ثلث القوة الصاروخية لحزب الله، قصف وتدمير منصات صواريخ متحركة بينت الصور التلفزيونية أنها حفارات مياه، إعلان احتلال قرى وبلدات تواصلت الاشتباكات فيها).

يبقى السؤال: هل ستعيد إسرائيل حساباتها العسكرية، بعد أن عرفت أن العنجهية والقوة العسكرية، والإستراتيجية الخاطئة، و"الهواية السياسية" في اتخاذ القرارات المغامرة، باتت غير مجدية، ولا بد من التفاوض والاعتراف بالحقوق الفلسطينية واللبنانية؟ ومتى سيتسابق الخبراء والمحللون في نشر وفضح إخفاقات هذه الحرب، وهي كثيرة، كما فعلوا بعد حرب ١٩٨٢؟!

يطرحه الباحثان آغا والخالدي في أول كتاب من نوعه

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

عرض: خليل شاهين

"يخطىء الفلسطينيون ويضلون السبيل إذا عمدوا إلى اعتبار قيام الدولة المستقلة محور تفكيرهم الأمني الوحيد. فالأمن القومي الفلسطيني لا بد أن يتأثر بالصعوبات المحيطة بتعيين حدود فاصلة بين التحديات والوقائع الخاصة بظرفي ما قبل قيام الدولة وبعدها".

وقد يزيد هذا الطرح مناقشة موضوع الأمن القومي الفلسطيني إرباكاً، لكنه انعكاس أمين للواقع الإستراتيجي المعقد والاحتمالات المستقبلية المتباينة التي يواجهها الفلسطينيون، كما يقر الباحثان في الشؤون السياسية والإستراتيجية حسن آغا وأحمد سامح الخالدي، في كتابهما الصادر حديثاً عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية في مدينة رام الله، تحت عنوان إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني.

ويعد هذا الكتاب الأول من نوعه، الذي يعالج القضايا الأمنية من وجهة نظر فلسطينية، سواء بحل الدولتين أم من دونه. ويستكشف المؤلفان آغا والخالدي مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني أينما وجد. والهدف الأساسي للكتاب، حسب المؤلفين، وضع "أساسات أمنية لا عدوانية" جديدة للفلسطينيين، وطرح القضايا والمشاكل الأمنية القومية التي يواجهها الفلسطينيون للنقاش والبحث، بغية التوصل إلى صيغة توافقية حول معضلة الأمن، وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

إذن، هي دعوة لإعمال الذهن في البحث حول قضايا لا تخلو في الواقع من اجتهادات، ربما لا تبدأ بتعريف وتحديد "الحقوق" و"الأهداف الوطنية" و"المصالح" الفلسطينية، ولا تنتهي بتشخيص ما يعتبره الفلسطينيون "تهديدات" تواجههم، ناهيك عن استقراء آفاق حل القضية الفلسطينية: دولة مستقلة أم دويلة، دولة واحدة، دولة ذات حدود مؤقتة، "ترانسفير"، وغير ذلك ... .

والإجابات عن بعض الأسئلة المتعلقة، هنا، باستشراف السيناريوهات المحتملة لحل أو عدم حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تبدو افتراضية في أحيان كثيرة، فهي تنطلق من معطيات الواقع المعاش اليوم، ولكنها لا تغفل المتغيرات المحتملة مستقبلاً، وفي ذلك جرأة بحثية تسجل للمؤلفين. وربما هذا ما دفعهما لاستهلال بحثهما بالقول "ما زال وضع الفلسطينيين حرجاً، فمن جانب، لمّا يتمكنوا من تأسيس دولة مستقلة خاصة بهم، ومن جانب آخر، لا يمكن أن يعتبروا حركة تحرر وطني بالمعنى الحقيقي للكلمة. فالفلسطينيون لا يزالون يرزحون تحت الاحتلال ومشتتين في المنافي، علاوة على انخراطهم في مواجهات دامية مع إسرائيل تارة، والتزامهم بقواعد التفاوض معها تارة أخرى. إن أفقهم الإستراتيجي غير واضح، فهو يتراوح بين تسوية نهائية شاملة تتضمن تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للاستمرار، وبين صراع مكلف ومطول لا يحمل بشائر التقدم نحو هدفي الاستقلال والتحرر. وبين هذين النقيضين، هناك العديد من النهايات المحتملة التي يحمل كل منها نتائجه وعواقبه الخاصة".

وعلى الرغم من ذلك، يرى المؤلفان أن في مثل هذا الأفق الغامض، تبرز أهمية بلورة "هيكل عام للأمن القومي الفلسطيني كأداة مهمة لتأطير الأولويات الإستراتيجية والسياسية الفلسطينية وترتيبها". ومن شأن إطار كهذا أن يكون وسيلة للتعبير عن حاجات الفلسطينيين الأمنية، وسبيلاً لدرء مخاوفهم، وآلية لمساعدتهم على بلوغ أهدافهم، علاوة على تحقيقه "واجب طمأنة الفلسطينيين وجيرانهم والأطراف الأخرى ذات العلاقة على حد سواء". كما سيوفر هذا الإطار "وسيلة لدعم الاستقرار في المنطقة، عن طريق ربط السياقات السياسية والعسكرية الفلسطينية المستقبلية بمنظومة واضحة من الخيارات التي تخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية دون أن تشكل تهديداً لأي طرف آخر".

هنا، ثمة افتراض لا يشخص المقصود بمفهوم "الاستقرار" في المنطقة، ولا موقع القضية الفلسطينية "من دون حل" كعامل "تفجير" للاستقرار في "شرق أوسط جديد" تنشده السياسة الأميركية، ولا التناقضات بين بعض مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني ومرتكزات "الأمن القومي" في عدد من بلدان المحيط الإقليمي، ومنها من توجد فيها تجمعات ومخيمات لاجئين كبيرة (وبخاصة الأردن)، ولا حتى المقصود بالخيارات التي تخدم "مصلحة" الفلسطينيين، سواء قبل الدولة أم بعدها، وإن كان المؤلفان يعتقدان أن بحثهما "لا يتناول القضايا المتعلقة بالأمن القومي الفلسطيني من ناحية الأوضاع قبل تأسيس الدولة الفلسطينية العتيدة وبعدها، بل يحاول التركيز على الأمور الأساسية التي ستظل على حالها، على الأغلب، على الرغم من تغير الظروف السياسية المحيطة بها"... ذلك أن "الحد الفاصل بين الأوضاع والمواقف السائدة في الحقبة السابقة لتأسيس الدولة والحقبة التي تليها قد يبدو مبهماً في كثير من الأحيان".

أكثر من ذلك، يرى آغا والخالدي أن مفهوم الأمن القومي الفلسطيني

يثير جملة من التساؤلات التي يصعب الإجابة عنها، على المستويين النظري والعملي، منها غياب عنصر الدولة بالمفهوم المتعارف عليه، وهو العنصر الذي يتبوأ تقليدياً مركز القلب من فكر الأمن القومي وعقيدته، وعدم تشكل مفاهيم واضحة للمصالح الوطنية الفلسطينية، ولا كيفية ضمان هذه المصالح، وعدم ثبات الحركة الوطنية الفلسطينية على هدف إستراتيجي محدد، و"الفواصل المبهمة" ما بين المؤسسات، من حيث التداخل والتشابك بين البنية المؤسساتية والتنظيمية الحالية، بما ينطوي عليه ذلك من غياب مركز واضح للفكر الأمني القومي وفعله، بل يذهب المؤلفان إلى القول إن "حالة التعايش بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية وغيرهما من الفصائل والمؤسسات المدنية والعسكرية، بأهدافها المتوافقة حيناً والمتعارضة أحياناً أخرى، تعتبر حالة هشة في أحسن أحوالها".

وإلى جانب ذلك، تضاف الخصوصيات المعقدة للحالة الفلسطينية، ما يلقي ظلالاً من الشك على مدى انطباق العديد من التجارب الأمنية القومية الماضية والراهنة على الحالة الفلسطينية عامة. لذلك، على إطار الأمن القومي أن يعالج جملة من التحديات السياسية والإستراتيجية المحددة وذات الخصوصية العالية، علاوة على قضايا ضمان أمن فلسطينيي الشتات على المدى البعيد، وغيره من السيناريوهات المحتملة للتهديدات التي يواجهها الشعب الفلسطيني قبل قيام دولته وبعدها. وأخيراً، هناك الاختلالات الهيكلية، فالفلسطينيون هم الطرف الأضعف في الصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك فإن المعضلة الإستراتيجية الأهم والأكثر إلحاحاً من وجهة النظر الفلسطينية تتمحور حول كيفية بلورة إطار للأمن القومي يقوم على حالة "انعدام التوازن" الحالية. وبعبارة أخرى، يقول المؤلفان، إن المطلوب هو "نظام للأمن القومي يضع نصب عينيه الإجابة عن سؤال جوهري يتلخص في الكيفية التي يمكن بها لطرف ضعيف الدفاع عن مصالحه الوطنية الحيوية في بيئة محلية تهيمن عليها أطراف أكبر منه وأقوى، وهذا من خلال بيئة دولية تحرّم بشكل متزايد استخدام أطراف غير حكومية القوة كأداة في إدارة الصراعات".

وفي سياق كهذا، فإن لمفهوم الأمن القومي بعدين، حسب آغا والخالدي، أحدهما إقليمي والآخر إنساني؛ يختص الأول بمنع أو ردع كل عدوان أو تهديد للتراب الفلسطيني، بينما يختص الثاني بدرء أو ردع العدوان الذي يستهدف الفلسطينيين، كأفراد ومجتمعات ومؤسسات، سواء على الأرض الفلسطينية أم خارجها، لاسيما أن مصالح الشعب الفلسطيني تتعدى الكيانات الموجودة حالياً التي لا تشكل دولة فعلية، كمنظمة التحرير، والسلطة الوطنية. كما أن للأمن القومي أبعاداً أخرى تشمل الأمن الاقتصادي، والأمن الحدودي، وأمن المياه الإقليمية والشواطئ، والأجواء الفلسطينية وسلامتها، والأمن الداخلي، وصيانة القانون والنظام، وحماية الخيارات الحرة للفلسطينيين فيما يختص بأسلوب حكمهم لأنفسهم، وطريق الحياة التي يرتأون شقّها.

وفي تناولهما لمسألة تحديد "مصالح الشعب الفلسطيني"، يرى المؤلفان أن هناك مستويات عديدة للمصالح الفلسطينية، فهناك "المصالح الجوهرية" التي تتعلق بالوجود الوطني الفلسطيني، وهي مصالح ثابتة غير خاضعة للتفاوض، وهناك "المصالح الحيوية" المتعلقة برفاهية الشعب الفلسطيني ورخائه، وليست مرتبطة بالضرورة مع مسائل الوجود. وهما يحددان المصالح الجوهرية بخمسة بنود هي: الحيلولة دون إبادة الشعب الفلسطيني، ديمومة الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، إنهاء الاحتلال والتحرر من الحكم الأجنبي، توفير الملاذ الآمن بحيث تكون الأراضي الفلسطينية مفتوحة أمام الفلسطينيين أينما وجدوا، وكذلك الدفاع عن التراب الفلسطيني. أما المصالح الحيوية، فتشمل خمسة بنود أيضاً، هي: صيانة وحدة الشعب، حل مشكلة اللاجئين، التمثيل المستقل والحقيقي المعبر عن تطلعات الشعب واحتياجاته، المحافظة على النمط الفلسطيني في الحياة، وعلى أسلوب الحكم والمؤسسات الفلسطينية الأساسية، وأخيراً قضية الإشراف على الأماكن المقدسة وضمان القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

وتأسيساً على ما سبق، يجتهد الخالدي وآغا في تحديد تصورات الفلسطينيين للتهديدات التي تواجه مصالحهم الجوهرية، وللتهديدات الراهنة أو الماثلة، والتداخل بين هذه التهديدات الوجودية والراهنة، ثم يناقشان مصادر القوة والضعف لدى الفلسطينيين، وصولاً إلى المتطلبات الحيوية التي يجب أن تتوفر لأية زعامة سياسية فعالة للشعب الفلسطيني، من حيث: الشرعية، صيانة التمثيل الوطني، الإجماع الوطني، المركزية واللامركزية.

غير أن المؤلفين يتناولان مفهوم مصادر القوة، كما يظهر في كتابهما، وفقاً للمفهوم الذي يعتمد على مصادر القوة المتاحة، أو الفعلية إن جاز التعبير، فيما بات كثيرون، ومن ضمنهم الباحثون الإستراتيجيون الإسرائيليون، يعتمدون مفهوم "القوة الشاملة" في تناولهم للعناصر المؤثرة في نظريات الأمن القومي، وهو مفهوم يجمع ما بين مصادر القوة المتاحة، والقوة الكامنة التي تشمل مجالات واسعة لا يمكن تجاهلها في احتساب القوة، وبخاصة بالنسبة للشعوب والبلدان الصغيرة، وربما التي توجد لها تجمعات تتوزع في الشتات. ومثل هذه العناصر والقدرات الكامنة غير المنظورة أو "الخاملة" يمكن تفعيلها والزج بها في مواجهة التهديدات، وهي تتسع لتشمل الثقافة والأدب والكفاءات العلمية والروح المعنوية وغير ذلك الكثير.

وفي ضوء ذلك، ووفق رؤية المؤلفين، مهما كان الشكل الذي سيتخذه الكيان السياسي الفلسطيني المستقبلي، فإن من المستبعد أن يتمتع بالقوة الكافية التي تمكنه من الدفاع عن الشعب الفلسطيني وأرضه ضد الهجمات العسكرية المعادية. "لذلك، لن يكون بالأمر الممكن أن تعتمد القوة أو التلويح بها كعنصر أساسي في عقيدة الأمن القومي الفلسطيني. ففي الوقت الذي لا بد أن يلعب فيه عنصر القوة دوراً مساعداً حيوياً في التفكير الدفاعي الفلسطيني، تبقى السبل غير العسكرية تمثل خط الدفاع الأول الذي سيعتمده الفلسطينيون في درء المخاطر والتهديدات عن بلادهم".

ونتيجة لذلك، يرى المؤلفان أنه لا بد من اعتماد فكرتي الردع والوقاية الإستراتيجية أساساً للأمن القومي الفلسطيني، عوضاً عن أساليب الدفاع العملياتية التقليدية؛ "يجب أن يكون الهدف في الأساس بناء نظام سياسي متعدد الطبقات يحوي القدر الكافي من العوائق الدبلوماسية والسياسية والنفسية والعسكرية لحماية المصالح الفلسطينية، ومنع أي معتدٍ من السعي نحو تحقيق هدفه باستخدام القوة الغاشمة".

ويتضمن الكتاب ستة ملاحق، من ضمنها مجموعة من الجداول والخرائط، من أبرزها الملحق الأول تحت عنوان "التحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني: برنامج عمل"، وهو يلخص بطريقة فذة مجموعة من الأسئلة المركزية الجديدة، والجديدة القديمة، التي لا بد من مجابهتها ومحاولة الرد عليها، وتشمل عناوين مثل: التحرير مقابل بناء الدولة، "الداخل" مقابل "الخارج"، منظمة التحرير مقابل السلطة الوطنية، الكفاح المسلح مقابل التفاوض، الأمن الشخصي مقابل الأمن الجماعي، الحل الدائم مقابل الحل المؤقت، الأحادية مقابل الثنائية، التاريخ مقابل الجغرافيا، حقوق الإنسان مقابل الحقوق السياسية، دولة ذات حدود مؤقتة مقابل الأبارتهايد (الفصل العنصري)، الديموغرافيا مقابل المساحة، الديمقراطية مقابل التقاليد، عامل الزمن مقابل "الحقائق على الأرض"، الدولة الكاملة مقابل الدويلة، الرؤيا مقابل الإستراتيجية، الإجماع مقابل الأغلبية، القائد مقابل رئيس الدولة، الاكتفاء الاقتصادي مقابل الاكتفاء السياسي، التنمية الوطنية مقابل التنمية المجزأة، وأخيراً القرار المستقل مقابل التدويل.

فلسطين ولبنان في صور

• تظاهرة في غزة.

• غزة: شقيقتان من ضحايا العدوان

• موت جماعي في القطاع

• لبنان: شاهد على المجازر الاسرائيلية

• صور.. اللحظات الأخيرة قبل الاستشهاد

• موت يطارد الأطفال في بعلبك

• أطفال من ضحايا مجزرة قانا

من إصدارات موالهن
لعامي 2005 - 2006

التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني

جميل هلال

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة.

وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

برزو النخبة الفلسطينية المعولمة : المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية.

ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية.

من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و " المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كاف.

المؤلفان :

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل" –رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.

لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

الجيل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية

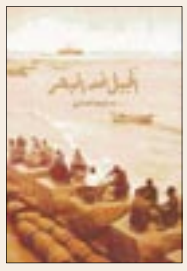

سليم تماري

لاشك ان حداثة القدس هي إشكالية– ذلك ان نهاية عزلة المدينة– الغيتو أدت الى تبلور نظام طائفي أكثر حدة في ملامحه من النسق الذي حل في محله.

فقد أدخل الاستعمار البريطاني حدوداً فاصلة من النسق للأحياء الدينية في البلدة القديمة على أنقاض المحلات (جمه محلة) السابقة. وبينما كانت المدينة العثمانية تتميز بمزيج مهجن من المجموعات المذهبية والإثنية المتعايشة بوئام نسبي، والمتداخلة اجتماعياً– أصبحت القدس الانتدابية مدينة حارات مذهبية منفصلة.

واقترنت الآن حياة المسيحيين المقدسيين بحارة النصارى، وحياة المسلمين بما أصبح يعرف بحارة المسلمين (وهو حيز لم يكن لة وجود سابقاً)، واليهود بحارة اليهود التي تشكلت من امتداد حارة "شرف" المختلطة. فقط الأرمن، شكلوا استمراراً تاريخياً لمنطقتهم التي احتلوها منذ قرون عدة.

بأختصار، اصبحت مع هذا التحول الهوية الدينية متطابقة مع الحيز السكني.

في هذا السياق برزت أهمية الانتقال الى الاحياء الجديدة ("البرجوازية") خارج البلدة المسورة كحركة تمرد ضد ضم مكان السكن للعائلة كدفعة انتماء طائفي لتلك العائلة. ومما زاد من حدة هذا الاستقطاب، نجاح الحركة الصهيونية في استمالة اعداد كبيرة من التجمعات الدينية العبادية تحت جناح القومية الجديدة المتشكلة ؟

ما عزز من ظاهرة تطابق الحس الديني والحس القومي في وجدانها.

سليم تماري

– حاصل على شهادة الدكتور في علم الاجتماع من جامعة مانشستر. استاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، ومدير مؤسسة الدراسات المقدسية. محرر "حوليات القدس".

لـه عدة مؤلفات حول المجتمع الفلسطيني والثقافة العربية المعاصرة.

تقاسيم زمار الحي

فيصل حوراني

زمار الحي لا يطرب، هذا قول شائع، فلنسلم بأنه قول صحيح ثم لنتساءل: هل يتوجب على العازف، حتى لو كان زمار حي يعزف منفرداً، أن يبث ما يطرب فقط؛ ألا يجوز للعازف أن يبث ما يوجع أيضاً، خصوصاً حين لا يكون من الوجع بد؟ وكيف نصف حالنا وما لقيناه وصفاً صحيحاً إن لم نقل إن جله موجع.هل نزوّر الوصف حتى لا يتوجع أحد. وماذا عن الذين يوجعهم التزوير حتى لو أتقن المزور التستر على المواجع!

زمار الحي في هذه المقالات هو أنا. ولكم أن تقولوا بأني سأسعد لو أمكن أن أبث تقاسيم مطربة، لكني لا أتهيب إثارة المواجع. وصديقك ليس هو من يصدقك فقط؛ فقد يفعل هذا أيما إنسان. الصديق هو الذي يكشف لك الحقيقة مهما يكن كشفها موجعاً.

وهل يعيب الصدق أن يكون مما يوجع.

وربما بدا للوهلة الأولى أن المقالات التي يضمها هذا الكتاب متفرقات لا يجمعها ما يسوغ نشرها مجتمعة أو أن ما تبثه هو رنين أوراق يابسة تحركها رياح كليلة.

غير أن قراءة المقالات تظهر ما يسوغ جمعها ويبيح إعادة نشرها بالرغم من أن معظمها سبق نشره في صحف أو دوريات متخصصة. فالهم الوطني، وهو ما كان دافعي إلى كتابة كل ما كتبته في حياتي، حاضر هنا بتمامه، وهذه الأوراق التي تعالجه لم تسقط عن منابتها، وفي ظني أنها ما تزال أوراقاً يانعة وأن ما يصدر عنها هو بوح ما زلنا بحاجة إليه.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واوديتيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الحداثة المتفهقرة: طه حسين وأدونيس

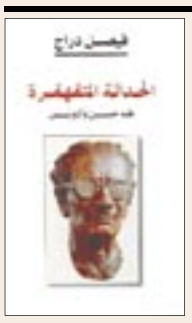

فيصل دراج

باستثناء أسماء ثقافية قليلة، تدور الثقافة العربية اليوم في حلقة مفرغة، حدّها الأول الدفاع عن "أصالة" لا تحديد فيها، وحدها الآخر الحديث عن "حداثة" لا تقل ضبابية. وبسبب تجريد لا تحديد فيه يميل الطرفان إلى "الكليات"، التي تسمح بأسئلة سهلة وبإجابات أكثر سهولة، بعيداً عن الواقع المعيش والتاريخ القريب الذي أفضى إليه. بل إن في هذه الثقافة، الملتفة حول ذاتها إلى حدود الانغلاق، ما يحيل على "حرب أهلية ثقافية" أكثر مما يحيل على غيرها. يسعى هذا الكتاب إلى حوار مع الثقافة العربية الحديثة، متوجهاً إلى اسمين، أحدهما طه حسين، الذي لا يزال، على الرغم من الظلام المسيطر، يعثر على قراء وتلاميذ، وثانيهما أدونيس، الذي يلقي بأسئلة متمردة كثيرة، واضحة متسقة حيناً، وقليلة الوضوح والاتساق أحياناً أخرى.

فيصل دراج:

ولد في الجاعونة ، فلسطين عام ١٩٤٣ وأكمل دراسته الجامعية في دمشق، وأنجز دكتوراه في الفلسفة من فرنسا عام ١٩٧٤، موضوعها الاغتراب والاغتراب الديني عند كارل ماركس.

عمل لاحقاً في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وساهم في معظم المجلات الفلسطينية والعربية، وعلّم فترة في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. أصدر بالتعاون مع عبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس دورية "قضايا وشهادات" وصدر منها سبعة مجلدات، كما اصدر بالتعاون مع جمال باروت ستة مجلدات بعنوان: مصائر الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

من كتبه: "الواقع والمثال"، "دلالات العلاقة الروائية"، "ذاكرة المغلوبين"، "الرواية وتأويل التاريخ"، "مستقبل النقد العربي" (بالتعاون مع سعيد يقطين)، "نظرية الرواية والرواية العربية". فاز الكتاب الأخير بجائزة أفضل كتاب عربي في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معرض الكتاب في القاهرة ، كما حظي هذا الكتاب أيضاً بجائزة الإبداع الأدبي في فلسطين لعام ٢٠٠٢.

مغدوشة، قصة الحرب على المخيمات في لبنان

ممدوح نوفل

لاأدري، هل هذا الكتاب مذكرات شخصية أو شهادة تاريخية، أم رواية واقعية لأحداث عشتها؟، الحكم للقارىء. وسيجد القارىء في فصوله صورة حية حقيقية عن حال المقاومة الفلسطينية واهتماماتها في تلك المرحلة، وعن طبيعة علاقاتها الداخلية والعربية والدولية. وليس عسيرا على القارىء ان يكتشف ان هذه القوى غرقت في قضايا الدفاع عن وجودها في الخارج وابتعدت كثيرا عن مهمتها الرئيسية المتمثلة في مقارعة الاحتلال الاسرائيلي. وما أروية في هذا الكتاب يعبر عن وجهة نظري وتفسيري للأحداث. طبعا لا استطيع أدعاء البراءة والحياد، لكني حاولت ان اكون موضوعياً قدر الامكان، وسر النجاح يكمن في ان معظم ما آلمني وأوجعني في تلك الفترة يضحكني الان. واؤكد أني لا أريد ايذاء أحد ولا الوشاية بأحد امام محكمة التاريخ او على الورق. المؤلف

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب– إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درَّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حالياً على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

يواجة الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعة الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد. الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينيين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينيين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا واحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

الطبقة الوسطى الفلسطينية بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصورات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاونية مع مؤسسة هينرخ بل – ألمانيا
الآراء الواردة في المشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ – ٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥ – ٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org